وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ
Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Séniors
Ministry of Family, Woman, Childhood and Seniors

التقرير السنوي للأداء لسنة

2♀21

مهمة الأسرة و المرأة و الطفولة وكبار السن

ماي 2022

الفـــهـــــــــرس

المحـور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة لسنة 2021

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021

المحور الثانى: تقديم تنفيذ برامج المهمة:

1- نتائج اداء البرنامج

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

المحـور الأول

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1-ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة لسنة 2021:

تعمل مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على تنفيذ **الاستراتيجية** الوطنية لتعزيز مكاسب المرأة والحفاظ على الاسرة ودعم مكانتها وحماية الاطفال و ضمان حقوقهم و التحسين من جودة الخدمات الموجهة لكبار السن وتثمين خبراتهم و ادماجهم وذلك تفعيلا للإحكام الدستورية وانسجاما مع الاتفاقيات والمعايير الدولية وتكريسا للمبادئ الكونية لحقوق الإنسان. و تسعى المهمة لتحقيق **غايتها** للمساهمة **في بناء مجتمع متوازن ومتضامن بين مختلف فئاته، يكرّس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال و كافة فئات المجتمع دون تمييز و يعلي مكانة الاسرة ويعزز دورها التنموي ويولي الرعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائية والقانونية لكبار السن من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع.**

وتجسيدا لغايتها تسعى مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ إلى توجيه **رؤيتها** نحو تحقيق المساواة الشاملة بين النساء و الرجال لضمان بناء مجتمع متوازن ومتماسك وصامد زمن السلم والأزمات والتغيرات المناخية في غضون سنة 2030 وفق **أهداف التنمية المستدامة** المتقاطعة مع **غاياتها** وأهدافها من خلال **المحاور الاستراتيجية** التالية:

المحور الإستراتجي 1: حماية الأسر ومرافقتهم وتمكين أفرادهم من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتهم والاعتماد على ذاتهم اقتصاديا واجتماعيا،

المحور الإستراتجي 2: دعم حقوق النساء و تعزيز دورهن القيادي في الحياة العامة في الوسطين الحضري والريفي وتطوير قدراتهن في القطاعات الواعدة والمستجدة و الرقمنة و التكنولوجيا وتعزيز صمودهم زمن الازمات و الكوارث الطبيعية،

المحور الإستراتجي 3: وقاية المرأة و حمايتها من من كافة أشكال العنف والتمييز ضدها صونا لكرامتها وحرمتها الجسدية و النفسية،

المحور الإستراتجي 4: اتاحة خدمات الرعاية و الحماية و التنشيط التربوي الإجتماعي و الترفيه لفائدة الأطفال في إطار نظرة استشرافية تهدف لبناء مجتمع متوازن،

المحور إستراتجي 5: الحفاظ على كبار السن في محيطهم الطبيعي من خلال الرفع من جودة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن وتيسير نفاذهم إليها وانتفاعهم بها، مع مواصلة العمل على دعم إدماجهم في الحياة العامة واستثمار كفاءاتهم لتحقيق مشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

و لتنفيذ **محاورها الاستراتيجية** ضبطت المهمة اولوياتها التالية لضمان تحقيق اهدافها وذلك عبر ضبط وتطبيقخطط وبرامج وأنشطة على المدى المتوسط 2025 و ىلء البعيد في غضون 2030:

-القضاء على الهشاشة الاقتصادية للنساء والفتيات والأسر في الوسطين الحضري والريفي،

-دعم المبادرة الخاصة الفردية والجماعية وخلق مواطن الشغل بما يساهم في دفع المسار التنموي والعجلة الاقتصادية،

- القضاء على العنف و الحفاظ على قداسة الحرمة الجسدية والمعنوية للإنسان و خاصة المرأة من خلال حمايتها ووقايتها من العنف،

- تجاوز الصورة النمطية القائمة على التمييز بين الجنسين وتحفيز المشاركة الفعلية للنساء في الشأن العام ومواقع صنع القرار بالفضائين العام والخاص،

-وقاية الأطفال والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة،

-تحقيق اندماج الأمثل لكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية و حفظ كرامتهم ودعم مشاركتهم الفاعلة والمثمرة،

ولبلوغ أهدافه الإستراتيجية لمعت المهمة على دعم مسار ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات" باعتماد مقاربة تشاركية وتفاعلية بين جميع المتدخلين من هياكل عمومية وجمعيات ناشطة في المجال،إيمانا وتثمينا للدور الأفقي الذي تضطلع به مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من خلال تعزيز دور مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص وفقا للفصل 11 من الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 والسهر على مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي و العمل على معاضدة دوره الإستشاري وتفعيل توصيات ومقترحات أعضاءه في إطار دفع جميع السياسات العمومية القطاعية نحو دعم تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة بين جميع التونسيات والتونسيين في جميع المجالات الخاصة منها و العامة.

ولتنفيذ أولوياتها عملت المهمة في اطار تشاركي وبالتنسيق مع مختلف **البرامج العملياتية الراجعة لها بالنظر** من :

- برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص،
- برنامج الطفولة,
- برنامج كبار السن,
- برنامج القيادة والمساندة،

كما ساهم المجتمع المدني والمنظمات الدولية والوزارات والفاعلين العموميين في معاضدة مجهودات المهمة لمواصلة حماية الفئات الأكثر تضررا من تداعيات ازمة الكوفيد على الاسر و النساء واطفال وكبار سن و تنفيذ سياسة المهمة و برامجها في المجالات الراجعة لها بالنظر.

وقد تضمن **اطار الاداء** لسنة 2021 لمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن, 10 أهداف و29 مؤشر لقيس آدائها وتحظى **الأهداف** التالية بالأهمية القصوى من حيث الانجاز مقارنة ببقية الأهداف لما لها من تأثير مباشر على تغيير وضعية مختلف الفئات في وضعية هشاشة من أطفال ونساء وكبار السن:

- ✓ **دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية** وذلك من خلال تطور نسبة المشاريع النسائية, و تطور عدد مواطن الشغل النسائية المحدثة في اطار برنامج رائدة،
- ✓ **مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص** من خلال تطور نسبة التعهد الشمولي بالفتيات والنساء داخل مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف,

- ✓ **النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة** من خلال ارتفاع نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى وتحسن أوضاعها المعيشية,
- ✓ **النهوض بنماء الاطفال ورفاهم فتيات وفتيانا وفي اطار المساواة وتكافؤ الفرص** من خلال ارتفاع نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة,
- ✓ **النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد** من خلال ارتفاع نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة, وتطور نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا,
- ✓ **ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن** من خلال ارتفاع نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية وتأمين خدمات القرب بالنسبة للمسنين فاقدي السند،

وسجلت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من خلال مقاربتها التشاركية **الانجازات التالية خلال سنة 2021**:

-وضع آليات كفيلة بتنفيذ قانون عدد 58 المتعلق بمناهضة العنف و التصدي لتنامي هده الظاهرة من خلال:

- ✓ بعث تنسيقيات جهوية في كل ولاية،
- ✓ نشر كراس شروط متعلق باحداث وتسيير مراكز النساء ضحايا العنف،

✓ وضع مصفوفة مؤشرات وطنية خاصة بمتابعة تطور العنف ضد المرأة من 24 مؤشر سنة 2017 الى 38 مؤشر سنة 2021 باعتماد السجلات الوطنية،

✓ احداث المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة،

- **تقييم وتطوير البرنامج الوطني للمبادرة الاقتصادية النسائية (رائدة)** الذي انتفع به **4463** مشروع منها **3932** مشروع متناهي الصغر و**531** مشاريع صغرى ومتوسطة باعتمادات جملية قاربت الـ40 مليون دينار و خلق حوالي **6216** موطن شغل مباشر، على امتداد 2016-2020،
- **مرافقة الأسر وتمكينها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها لتحسين أوضاعها** من خلال استهداف **224** أسرة وتمكينها من مشاريع صغرى ومتناهية الصغر وحوالي **9930** أسرة موزعة كما يلي: في مجال التربية الوالدية (**3700**) والتأهيل للحياة الزوجية (**1300**) والوقاية من السلوكات السلبية (**2800**) والوساطة العائلية (**233**)، التوجيه والارشاد والتثقيف القانوني (1897) وحوالي **340** لأسرالمهاجين المتبقين بأرض الوطن، و**3520** منتفع بخدمات مراكز الارشاد والتوجيه الاسري بولايات اريانة وباجة وجندوبة،
- ارتفاع نسبة الألتحاق برياض الأطفال التي بلغت **45 %** و ارتفاع عدد الأطفال المسجلين الى 245558 المقارنة بسنة 2020،
- **تعميم خدمات القرب لفائدة كبار السن فاقدي السند المادي والعائلي،** حيث بلغت نسبة التغطية بالخدمات الاجتماعية **96%** كما تم اتخاذ اجراءات استثنائية لحماية ووقاية كبار السن من جائحة الكوفيد بتكثيف حملات التوعية والتحسيس بالجهات لحث كبار السن على تعزيز مناعتهم باجراء التلقيح,
- **اتخاذ اجراءات استثنائية للرفع من عدد المنتفعين من برنامج الايداع العائلي** حيث بلغ عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة **122** مسنا و مسنة مع موفى سنة 2021 مقابل تقديرات بلغت 170 .

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021:

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: الف دينار)

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2021 ق. م التكميلي1-	إنجازات 2021 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	122784	119164	3620	97%
	اعتمادات الدفع	122784	119162	3622	97%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	10853	9570	1283	88%
	اعتمادات الدفع	10853	9493	1360	87%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	33778	31767	2011	94%
	اعتمادات الدفع	33778	31765	2013	94%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	52721	55295	-2574	105%
	اعتمادات الدفع	35366	38366	-3000	108%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**220136**	**215796**	**4340**	**98%**
	اعتمادات الدفع	**202781**	**198786**	**3995**	**98%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		تقديرات 2021 (ق. م التكميلي) -1	إنجازات 2021 -2	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز %(2)/(1)
البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	اعتمادات التعهد	20969	21360	-391	102%
	اعتمادات الدفع	16489	16542	-53	100%
البرنامج عدد 2: الطفولة	اعتمادات التعهد	159963	152674	7289	95%
	اعتمادات الدفع	147453	143144	4309	97%
البرنامج عدد 3: كبار السن	اعتمادات التعهد	17615	17706	-91	101%
	اعتمادات الدفع	17750	17841	-91	101%
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	21589	24056	-2467	111%
	اعتمادات الدفع	21089	21259	-170	101%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**220136**	**215796**	**4340**	**98%**
	اعتمادات الدفع	**202781**	**198786**	**3995**	**98%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

تم رصد اعتمادات بالميزانية التكميلية لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن قدرها 220.136 م د لسنة 2021 مقابل 24.36 م د بقانون المالية أي بزيادة قدرها 5.624 م د وتمثل نسبة تطور 12.3 %.

تم توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج كما يلي:

- **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:** 20969 أد
- **برنامج الطفولة:** 159963 أد
- **برنامج كبار السن:** 17615 أد

❖ **برنامج القيادة والمساندة:** 21589 أد

هذا وقد حظي برنامج الطفولة بأعلى نسبة من الاعتمادات المخصصة بما يعادل 72.6% من جملة ميزانية المهمة يليه برنامجي القيادة والمساندة والمرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بنسب متوالية تقدر بـ 9.8% و 9.5% ثم برنامج كبار السن ب 8%.

وقد طرأ على التوزيع الأولي لميزانية مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن العديد من **التحويلات** مقارنة بقانون المالية على مستوى توزيع الاعتمادات حسب طبيعة النفقة وبالتالي على مستوى ميزانيات البرامج وذلك كما يلي:

- تم رصد اعتمادات تكميلية قدرت بـ321 أد لتغطية العجز الحاصل على مستوى برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص في نفقات التأجير. كما تم رصد اعتمادات تكميلية ضمن نفقات الاستثمار قدرت ب 4750 أد لإحداث 11 فضاء مندمج للأسرة ومن بينها اعتمادات قدرها 333أد لتسديد الديون متعلقة بتظاهرات سابقة.
- كما تم رصد اعتمادات تكميلية بالنسبة لبرنامج الطفولة قدرها 10506أد وذلك لتمويل برنامج دعم المحاضن ورياض الأطفال زمن جائحة كوفيد والذي تم تنفيذه في إطار اتفاقية شراكة مع البنك التونسي للتضامن. في حين تم التخفيض من الاعتمادات المرصودة لنفقات التأجير ب 2 م د دون تسجيل تغيير في الاعتمادات الجملية لنفقات التأجير للمهمة والمقدرة ب 122784أد وذلك لتغطية العجز الحاصل في الأجور في برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص وبرنامج كبار السن.
- أما بالنسبة لبرنامج كبار السن فقد تم التخفيض من الاعتمادات المرصودة للتهيئة والبناءات والتجهيزات باعتمادات قدرها 756أد لدعم قسم الاستثمار لبقية البرامج.
- كما تم رصد اعتمادات تكميلية قدرها 2584 أد لفائدة برنامج القيادة والمساندة وذلك لتغطية النفقات الطارئة وتغطية ديون السنوات السابقة.

✓ **تحليل الفوارق المسجلة على مستوى الانجازات مقارنة بالتقديرات:**

سجلت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 215796 أد تعهدا و198786 أد دفعا أي بنسبة 98% تعهدا ودفعا مقارنة بالتقديرات المقدرة ب 220136 أد تعهدا و 202781 أد دفعا، وتعتبر نسبة الانجاز هامة رغم تداعيات أزمة الكوفيد والظروف الاستثنائية التي مرت

بها البلاد سنة 2021. هذا وتجدر الاشارة أن نسبة الانجاز المحققة من قبل مختلف برامج الوزارة متقاربة جدا.

- حيث سجل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 21360 أد تعهدا و16542 أد دفعا أي بنسبة 102 % تعهدا و99 % دفعا مقارنة بالتقديرات المقدرة ب 20969 أد تعهدا و 16489 أد دفعا، وتعتبر نسبة الانجاز هامة مقارنة بالتقديرات حيث سجل الهدف الإستراتيجي للنهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة ارتفاعا قدر بـــ 60%، كما تم تسجيل نسبة ارتفاع مهمة في الهدف المتعلق بدعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية حيث تم التدخل لفائدة 22 ولاية بكلفة استثمارات جملية قدرها 3083.125د،

- كما سجل برنامج الطفولة انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 152674 أد تعهدا و143144 أد دفعا أي بنسبة 97% تعهدا و101 % دفعا مقارنة بالتقديرات المقدرة ب 149963 أد تعهدا و 147453 أد دفعا، وتعتبر النسبة هامة مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك إلى تسجيل ارتفاعا يعد هاما قدر ب 95% مقارنة بالتقديرات في تحقيق الهدف الإستراتيجي الخاص بالنهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد وذلك من خلال تسجيل ارتفاع في نسبة إيداع الأطفال بالعائلة وإدماج عدد هام من الأطفال سواء بالعائلة أو بالتشغيل أو بالزواج سنة 2021.
- أما بالنسبة لبرنامج كبار السن فقد سجل انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 17706 أد تعهدا و17841 أد دفعا أي بنسبة 101 % تعهدا ودفعا مقارنة بالتقديرات المقدرة ب 17615 أد تعهدا و 17750 أد دفعا، وتعتبر النسبة هامة مقارنة بالتقديرات حيث سجل المؤشر الخاص بنسبة التغطية بالخدمات الرعائية تطورا هاما قدر ب 96% مقارنة بالتقديرات سواء بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية أو تلك المقدمة في إطار أنشطة الفرق المتنقلة في إطار خدمات القرب.

المحور الثانى

تقديم تنفيذ برامج المهمة

البرنامج عدد 1 : برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

رئيسة البرنامج : السيدة سميرة بن حسين

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 01 نوفمبر 2019

1) نتائج أداء البرنامج:

تتمثل غاية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص في وضع البرامج و الأليات وتنفيذ الأنشطة الكفيلة بتكريس المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز والعنف ضد المرأة ودعمها للوصول الى مواقع القرار ومشاركتها في الحياة العامة. إضافة إلى توفير الدعم الكفيل بالنهوض بأوضاع الأسرة على مستوى التماسك بين أفرادها وتقاسم الأدوار بينهم وتأطيرها لتربية الناشئة والحفاظ على علاقات زوجية ناجحة و كذلك الإحاطة بالأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تعاني الهشاشة الاقتصادية أو (و) الاجتماعية. ويتجسد ذلك عن طريق التوعية والتكوين و تطوير التشريعات والتدخل الميداني لمختلف الفاعلين باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ولتمكن الخطط والبرامج والأنشطة المبينة أعلاه من تحقيق الأهداف المرجوة، تصبو رؤية البرنامج على المدى البعيد، وتحديدا في أفق 2030، الى:

- ترسيخ عقلية مجتمعية مقتنعة بالمساواة الشاملة في الحقوق بين المرأة والرجل لا تمانع في تكريسها داخل الأسرة وبالفضاءات العمومية والمؤسسات المهنية والأحزاب والهياكل السياسية....وذلك عن طريق

التكوين والحملات التحسيسة أساسا، حيث يطمح البرنامج الى تغطية70% من الفئات المستهدفة (*) بالتكوين في المجال.

-قداسة الحرمة الجسدية والمعنوية للإنسان والمرأة بصفة خاصة حيث أن البرنامج يزعم الترفيع في نسبة التعهد (**) بالنساء ضحايا العنف الى نسبة 80% منهن.

- القضاء على الهشاشة الاقتصادية للنساء والفتيات والأسر المستفيدة بتنفيذ البرنامج بنسبة 95%

-توفير أسس الحياة الكريمة على المستوى المادي والمعنوي للأسرة المستفيدة بتنفيذ البرنامج بنسبة 95%.

- تصدر المرأة مواقع القرار في القطاعين العام والخاص بنسبة 50%

أما على المدى المتوسط، تصبو رؤية البرنامج الى تطوير المؤشرات المتعلقة بالاستقلالية المالية للمرأة (سواء عن طريق المبادرة الخاصة أو الشغل) ومشاركتها الفعلية في الشأن العام وتصدرها مواقع القرار بالقطاعين العمومي والخاص والحسم في عديد المسائل القانونية المكرسة للتمييز بين الجنسين وبين الشرائح الاجتماعية والمهنية وبين الجهات

وتنفيذا لمهمته تلك، تولى المركز القيام بعديد الدراسات والبحوث حول وضعية المرأة منها 06 دراسات حول ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال الفترة 2016-2020 راوحت بين المقاربة الكمية والمقاربة النوعية (***)، ومن المبرمج اعداده خلال سنة 2022 دراستين (02) ، الأولى حول "واقع الفئات النسائية الهشة وسبل الادماج الاجتماعي" والثانية حول "التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف المسلط على النساء في تونس" .

كما تولى المركز وضع استراتيجية لإنتاج مصفوفة مؤشرات العنف المبني على النوع الاجتماعي بلغت حاليا 48 مؤشرا مع برمجة التوصل الى 50 مؤشرا في غضون سنة 2022 وفي مجال المساهمة في حملات التحسيس والتوعية قام المركز سنة 2020 بإنتاج شريط سينمائي

(*) نذكر منها خاصة مربي الطفولة المبكرة ومدرسي التعليم الابتدائي والثانوي وأعضاء لجان المصادقة على محتوى البرامج والكتب المدرسية والقضاة والشرطة والحرس ومنتجي ومخرجي البرامج الاذاعية والتلفزية ومنشطيها ومنتجي ومخرجي الأفلام والمسلسلات والمسرحيات التونسية وكذلك الومضات الاشهارية وأعضاء مجلس النواب والهيئات الوطنية والجهوية والمحلية المنتخبة

(**) لا يقتصر التعهد على الايواء فقط، باعتباره لا يشمل الا نسبة معينة من النساء والفتيات ضحايا العنف، بل يتسع الى حصولهن على خدمات الإنصات والتوجيه والاحاطة النفسية والتأطير والمساعدة القانونية والتمكين الاقتصادي بما يخول استرجاعهن لحقوقهن وتوازنهن النفسي و استقلالهن المادي

(***)دراسة حول " **العنف المبني على النوع الاجتماعي في الفضاء العام**" –: دراسة حول "**التمثلات الاجتماعية للعنف المسلط على المراة لدى الذكور (الرجال والشباب)** " – دراسة نوعية حول "**خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف لدى مسدي الخدمات" (تونس الكبرى 2017** - دراسة نوعية حول "**العنف المبني على النوع الاجتماعي المسلط على المراهقات و خدمات التعهد التي يحتاجونها"** : دراسة حول "**امن النساء**" - دراسة حول "**العنف المسلط على النساء في الفضاء السبريني**

ولبلوغ أهدافه الإستراتيجية اعتمد برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على المحورين الإستراتيجيين التاليين:

المحور الإستراتيجي1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز اندماج النساء والفتيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

وذلك من خلال :

- ضمان حقوق المرأة الكونية بما يكفل دورها كفاعل بناء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية.

-المساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة المبني على النوع الإجتماعي وتوفير آليات الحماية والصمود للضحايا وكذلك على رصد ودراسة هذه الظاهرة قصد معالجة أسبابها والتصدي لها والوقاية منها.

- الوصول الى مواقع صنع القرار بكل من القطاعين العام والخاص والمشاركة في الشأن العام .

فبوصفه آلية علمية ومصدر لإنتاج البيانات والإحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي، يتولى مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، دعم الوزارة عند مساهمتها في تصور السياسات ووضعها للخطط والبرامج والأنشطة مما يضفي أكثر نجاعة في محتوها وفي آليات تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وذلك على ضوء مخرجات الدراسات والبحوث التي يعدها المركز حول الوضع الحقوقي للمرأة وظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي والذهنية الاجتماعية النمطية إزاء المرأة، ...

تم عرض فيلم قصير يحمل عنوان "بيسكلات" طرح من خلاله مسألة العنف المسلط على المراهقات. وسيتولى خلال السنة الحالية انتاج مسلسل "سيتكوم" بناء على مخرجات الدراسة حول "التمثلات الاجتماعية للعنف المسلط على المرأة لدى الذكور".

أما بخصوص مهامه في التوثيق والاعلام، يتولى المركز حفظ ذاكرة المرأة التونسية والتعريف بريادتها عبر التاريخ في مجالات الفكر والأدب والعلم والسياسة بهدف توثيق اشعاعها واتخاذه مثالا يحتذى به للأجيال الحالية واللاحقة خاصة من النساء والفتيات في المثابرة والوصول الى مواقع القرار وأعلى المناصب العلمية والفكرية والسياسية.

وفي هذا المجال، تولى المركز تنظيمه سنويا لجائزة زبيدة بشير للإنتاج الفكري والعلمي والأدبي للنساء التونسيات المحدثة والمنظمة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 585 لسنة 2020 المؤرخ في 25 أوت 2020 وانتاج سنة 2021 موسوعة النساء التونسيات ومن المنتظر أن يتولى سنة 2022 اصدار عددين من نشرية مرصد النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص.

كما يمثل **المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة**، الذي لا يزال بصدد التركيز، آلية جديدة لمعاضدة مجهود الوزارة في مجابهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك عن طريق تحاليل الإحصائيات من خلال تلقي الشكايات والاشعارات عبر آلية الخط الأخضر 1899 ورصد تطور ظاهرة العنف وتعديل آليات التصدي له والوقاية منه عن طريق التقارير والمعلومات التي يجمعها والقيام بالبحوث العلمية والميدانية والدراسات التقييمية والاستشرافية في المجال مما يمكن البرنامج من تصويب حملات التحسيس والتوعية وتطوير وتعديل آليات التصدي له والوقاية منه وتقييم تنفيذ التشريعات المناهضة له.

وفي الإطار شرع المرصد في انجاز 04 دراسات حول كل من *" العنف الزوجي"* و*"العنف الجنسي المسلط على الأطفال"* و *"العنف المسلط على المهاجرات"* و*"العنف الاقتصادي"* و*"لفاذ النساء ضحايا العنف الى العدالة"*، كما نظم ندوة وطنية حول *"العنف الرقمي"* وورشات تفكير حول موضوع كل من *"سفاح القربى"* و*"كيفية قياس العنف من قبل المتدخلين"* و"الإطار العام لعمل الهيئات التنسيقية".

المحور الاستراتيجي 2: النهوض بالأسر ودعم تماسكها وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة.

وذلك من خلال:

-دعم دور ومكانة الأسرة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع والمؤسسة الضامنة لتوازنه وازدهاره على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي، بما يمكن من معاضدة الأسرة في القيام بدورها المأمول وفي المحافظة على تماسك أفرادها وتوزيع الأدوار بينهم

- إطار قانونَي ملائُم يساعد على تمتُّين التماسك وُدعم الترابط داخل الأسرة،

-مرافقة الأسر ذات الوضعُيات الخصوصية ومنها الأسرة المهاجرة والفاقدة للسند المادي وتمكُّنيها من المؤهلات الكفيُلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها لضمان تحسُّن أوضاعها والعمل على تحقيق اندماجها اجتماعيا واقتصاديا والإحاطة بأفرادها ومرافقتهم وحمايتهم من التهميش ومن السلوكيات المحفوفة بالمخاطر،

- التوزيع الأمثل للأدوار ورفع النمطية و ترسيخ ثقافة الحوار ونشر ثقافة اللا عنف.

الهدف الإستراتيجي 1-1-1:دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية

في اطار تحقيق المحور الاستراتيجي المتعلق بـــــ"دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز إندماج النساء والفتيات في التنمية الإجتماعية والاقتصادية"، يعمل البرنامج على تحقيق احدى أهدافه المتمثل في "دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية"، وذللك عن طريق :

* توفير البرنامج كل الإمكانيات اللوجستية وكذلك التكوين والتأهيل والإحاطة القبلية والبعدية لفائدة النساء والفتيات الراغبات في الخروج من الهشاشة الاقتصادية بسبب البطالة أو العمل بالقطاع العشوائي قصد احداثهن مشاريع متناهية الصغر أو موارد رزق بما يضمن دخولهن عالم الأعمال أو سوق الشغل .

تمكن هذه الآلية من تدارك ضعف وصول المرأة الى مصادر التمويل، بسبب الموروث الاجتماعي الذي يجعلها تفقد الضمانات المفروضة من قبل البنوك مما يساهم في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل في خصوص الارتقاء بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وضمان استقلاليتها المالية، وبخصوص مشاركتها في تحسين المستوى المعيشي للعائلة وفي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد وتطوير مؤشراتها في المجال.

يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق:

1- **برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة "** الذي انطلق تنفيذه في 2017 وانتهي في سنة 2021، تم من خلاله توفير خطي تمويل بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن لا تتحاوز الأول أد سخر لفائدة النساء اللاتي لهن شهائد في الكفاءة المهنية والثاني يتراوح بين 10 أد و 100 أد سخر لفائدة النساء اللاتي لهن شهائد حامعية أو شهائد في التكوين المهني.

2-الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية

انطلق تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية سنة 2017 وتواصلت سنة 2021 عن طريق خاصة برنامجي:

- *برنامج احداث مشاريع للنساء في المناطق الريفية تعتمد سلاسل القيمة* في القطاع الفلاحي والصناعات التقليدية وتحويل المنتجات الفلاحية. تم في اطاره مجامع تنموية نسائية وفق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتيسير انتقالهن من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل وإدماجهن في الحركة التنموية على المستوى المحلي والجهوي.

- *برنامج التمكين الاقتصادي لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي*

الذي يهدف الحد من الانقطاع المدرسي للفتيات والفتيان لأسباب اقتصادية وذلك من خلال إحداث مواطن رزق لفائدة امهاتهم تضمن لهم دخل قار يمكنهن من توفير حاجيات أطفالهن مما يقيهم الانقطاع عن الدراسة جراء الخصاصة

المؤشر 1.1.1.1: نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارط

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2023
النسبة	%43.77	- %	%37.25	%44.34	%112.75	%43.62

قدر عدد المشاريع النسائية المحدثة سنة 2021 بـــــ 451 مشروعا في حين قدر ذلك العدد بالنسبية لسنة 2020 بـــــ 251 مشروعا وعليه بلغت نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة 44.34% وهي نسبة تفوق التقديرات تم تحقيقها نظرا لتوفر جملة من العوامل أهمها:

- تسوية مطالب الانتفاع ببرنامج رائدة الواردة على المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة منذ سنة 2020 والتي تعطل النظر فيها إلى حدود شهر سبتمبر من سنة2021، تاريخ انطلاق تسوية 256 ملف يتعلق بطلب تمويل المشاريع عن طريق برنامج رائدة إثر حل الإشكاليات المالية مع البنك التونسي للتضامن المتعلقة بتوفير الاعتمادات الخاصة بخط تمويل إسناد القروض إلى رياض الأطفال والمحاضن قصد ضمان ديمومتها خلال سنة 2020 على إثر انتشار جائحة فيروس الكورونا.

- أهمية الاعتمادات المالية المتوفرة بحساب البرنامج لدى البنك التونسي للتضامن نتيجة عمليات استخلاص القروض من قبل المنتفعات (revolving) بقطع النظر عن الاعتمادات المرصودة بميزانية البرنامج التي تم تحويلها لخط التمويل بالبنك بعنوان سنة 2021.

- الشروع حال انفراج الأزمة سنة 2021 في استكمال تنفيذ المشاريع الخاصة بالخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية التي انطلق إنجازها السنة الفارطة مما أدى الى ارتفاع عدد المشاريع المحدثة على المستوى الجهوي في نهاية سنة 2021.

أما بخصوص القيمة المستهدفة لسنة 2023 فقد ينتظر أن يبلغ عدد المشاريع النسائية التي سيتم احداثها خلال تلك السنة 800 مشروعا موزعة بين 600 مشروعا سيتم احداثها سنويا في اطار برنامج "رائدات" ابتداء من سنة 2022 و200 مشروعا في اطار الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية سيتم احداثها سنة 2023 وعليه تقدر القيمة المستهدفة المزمع تحقيقها سنة 2023 مقارنة بسنة 2021 بـــــ 43.62%

المؤشر 2.1.1.1: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة مقارنة بمواطن الشغل المحدثة السنة الفارطة

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2023
النسبة	25%	%	%63.12	%51.87	%76,62	%52.84

قدر عدد مواطن الشغل النسائية المحدثة سنة 2021 بـــــ 613 في حين قدر ذلك العدد بالنسبية لسنة 2020 بـــــ 295 وعليه بلغت نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة سنة 2021 في إطار برنامج الوزارة مقارنة بمواطن الشغل المحدثة السنة الفارطة 51.87% في حين قدرت تلك النسبة مقارنة بالتقديرات لسنة 2021 بـ 76.62 % وبالتالي يعتبر إنجازات 2021 جيدة خاصة وأن سنة 2021 عرفت انتشارا واسعا لجائحة كورونا أثرت على نسق التنفيذ الفعلي للمشاريع المتعلقة بالخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي وأدت الى توقف احداث مشاريع رائدة، كما هو مبين أعلاه، غير أن هذا العدد من المشاريع المحدثة لم يضمن نسبة مرتفعة لمواطن الشغل باعتبار أن 96% منها كانت مشاريع متناهية الصغر، وهي مشاريع فردية غير قادرة على إحداث مواطن شغل مقارنة بالقدرة التشغيلية التي تتميّز بها المشاريع الصغرى والمتوسطة.

- ضعف تشغيلية موارد الزرق المحدثة في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية باعتبارها أنها مشاريع فردية معاشية بالأساس غير قادرة على خلق مواطن شغل .

- تأثير أزمة فيروس الكوفيد19 على المشاريع الاقتصادية النسائية المنتصبة وعلى قدرتها على التوسع مما عطل خلق مواطن شغل جديدة بها وربما فقدان مواطن الشغل المحدثة صلبها سابقا.

أما بخصوص القيمة المستهدفة لسنة 2023 فقد ينتظر أن يبلغ عدد مواطن الشغل النسائية التي سيتم احداثها خلال تلك السنة 1300 موطن شغل موزعة بين 1100 موطن شغل تحدث سنويا عن طريق برنامج "رائدات" ابتداء من سنة 2022 و200 موطن شغل سيتم احداثها سنة 2023 في اطار الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية، وعليه تقدر القيمة المستهدفة المزمع تحقيقها سنة 2023 مقارنة بسنة 2021 بـــــ 52.84% .

المؤشر 3.1.1.1: نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة(*)

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2023
النسبة	99.46%	%100	80%	%94.51	%118	100%

(*) تتعلق هذه النسب بمعدل احداث مشاريع رائدة وبرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي في الوسط الريفي بـــــ 12 ولاية.

تم الشروع في تقدير نسبة استدامة المشاريع ابتداء من سنة2021 حيث قدرت نسبة الإنجاز لسنة 2021 ب 80 % في حين بلغت النسبة الفعلية 94.51 % وهي نسبة تفوق التقديرات وتمثل 118% منها. ويرجع ذلك الى روح التحدي للنساء صاحبات مشاريع رائدة أو مشاريع الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي اللاتي لم يفرطن فها رغم التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس الكوفيد 19 امما يدل على تمسك صاحبات المشاريع بموارد رزقهن والحرص على عدم الارتداد الى البطالة والهشاشة الاقتصادية.

الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الإستراتيجي 1-1-1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية

تتعلق أهم الإشكاليات والصعوبات التي واجهت تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي بالنقاط التالية:

- ضعف المبادرة الخاصة لدى خريجات التعليم العالي:

رغم أهمية وجود برامج حكومية تهدف إلى دعم تشغيلية المرأة في المناطق الحضرية والريفية، وتوفير كل الإمتيازات والظروف الملائمة للانخراط في الحياة النشيطة، إلا أن ما يتم ملاحظته ضعف المبادرة

الخاصة لدى صاحبات الشهائد العليا مما أثر على نوعية المشاريع المحدثة التي تتميّز بكونها متناهية الصغر وغير قادرة على خلق الثروة والتشغيل.

- تنامي المشاريع متناهية الصغر التي لا تؤدي الى تحقيق نسبة تشغيلية مرضية باعتبار أنها مشاريع تكاد أن تكون فردية بالرغم من أنها تمكن من تجاوز البطالة لصاحباتها وحصولهن على دخل قار.
- وجود ثقافة الفردانية لدى بعض الجهات التونسية تحول دون احداث مجامع نسائية أو شركات خاصة.
- تأخر في تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي جراء حلول أزمة الكورونا وفرض الحجر الصحي مما عطل إجراءات التنفيذ في الآجال.
- لم يولي برنامج رائدة اهتمام خاص بالنساء والفتيات ذات الوضعيات الخصوصية.

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا

لتجاوز الإشكاليات والصعوبات التي تمت ملاحظتها خلال تنفيذ الهدف الإستراتيجي 1-1-1.

- توعية الفئات المستهدفة من برامج الوزارة في مجال احداث المشاريع من نساء وفتيات في الوسط الحضري والريفي بأهمية العمل الجماعي وامتيازات احداث المجامع والشركات قصد نزع ذهنية الفردانية.
- وضع برنامج وطني جديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" الذي أتى على حل الإشكاليات المعترضة عتد تنفيذ برنامج دفع المبادرة الخاصة "رائدة" وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية إثر عملية تقييم.

الهدف الإستراتيجي2.1.1 مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة.

في إطار سعي الوزارة للقضاء على العنف المسلط على المرأة، تمّت المصادقة على النسخة الجديدة من الاستراتيجية في 8 مارس 2021، والتي ترتكز على 4 محاور: الوقاية من العنف والحماية والتعهد بالنساء ضحايا العنف والحوكمة والتنسيق والسياسة العامة والإصلاح التشريعي وإنفاذ القانون، كما تضمنت جملة من الإجراءات القطاعية والمشتركة لتفعيل مختلف محاورها وعليه تولت الوزارة دعم الآليات على المستوى الوطني والجهوي وذلك بـــــــ:

- تركيز المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة،
- تهيئة فضاءات الاستقبال بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة،
- الترفيع في عدد مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن، في إطار اتفاقيات شراكة مع جمعيات ذات خبرة في المجال، والذي بلغ عددها 12 مركزا، موزعة على مختلف ولايات

الجمهورية، من بينهم 6 للإنصات و3 للتوجيه والإرشاد و3 للإيواء منها مركز أمان لإيواء النساء ضحايا العنف بولاية أريانة الذي تم إعادة فتحه في أوائل فيفري 2022، بعد غلقه لمدة أكثر من سنة لإنجاز أشغال صيانة المبنى والشبكة الكهربائية التي كانت تمثل خطرا محدقا بالمقيمات به.

المؤشر1.2.1.1 : نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة.

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2023
النسبة	%4.2	4%	66%	%74.87	%132	%33.66

تم **سنة 2021 اسداء** خدمات مراكز التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف لفائدة 199 مستفيدة مقابل 50 مستفيدة سنة 2020، وعليه بلغت سنة 2021 نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المنتفعات بتلك الخدمات 74.87 **%**، ويعود ذلك الى ارتفاع منسوب العنف في السنوات الأخيرة خاصة في ضل تداعيات فيروس كوفيد 19 .

أما بخصوص القيمة المستهدفة لسنة 2023، فقد ينتظر أن يبلغ عدد النساء والفتيات المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف 300 منتفعة، باعتبار فتح مركز أمان لإيواء النساء ضحايا العنف بولاية أريانة في فيفري 2021وبرمجة فتح مراكز مماثلة في 2023 بكل من الكاف وجندوبة وسيدي بوزيد. وعليه ينتظر أن تبلغ القيمة المستهدفة لسنة 2023 لنسبة النساء والفتيات المستفيدات من خدمات مراكز التعهد مقارنة بتلك المنجزة سنة2021 حوالي 33.66% .

المؤشر2.2.1.1 عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2023
كمي	1	-	1	1	100%	01

كما تم تقديره سنة 2021، تم اصدار نصا واحدا يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي وهو القانون عدد 37 لسنة 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي والذي تم اعداده واقتراحه من قبل وزارة المرأة والأسرة وكبار السن وهو يهدف الى ضمان الحق في العمل اللائق لعاملات وعمال المنزل ويحدد شروط تشغيلهم وضبط حقوق والتزامات كل من المؤجر والأجير، الى جانب آليات المراقبة والتفقد والعقوبات المستوجبة في حال مخالفة أحكامه

وفي هذا الاطار، ينتظر أن تتم خلال سنة 2022 المصادقة على مشروعي قانون وأمر حكومي، تم اعدادهما خلال سنة 2021 باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي والمتعلقان بـــــ :

- مشروع تنقيح الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 المؤرخ في 25 ماي 2016 المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل الذي تقترح أحكامه اعتماد التناصف بين النساء والرجال ضمن تركيبته.

- مشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة الذي يقترح سن حق الأب في عطلة ما بعد الولادة مما يكرس الاعتراف بحق الرجل في ممارسة أبوته عند كل ولادة شأنه شأن الأم.

وعليه، فان واقع طول وتعقد الإجراءات الإدارية والقانونية، يفرض تقدير اصدار نصا قانونيا واحدا مراعيا لمقاربة النوع الاجتماعي في غضون ستة 2023.

المؤشر3.2.1.1 نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات (*) 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدف 2023
النسبة	-	%26.66	-	%30.75	-	%33.5

(*) لم يتم تقدير نسبة 2021 باعتبار أن المؤشر أحدث خلال تلك السنة

تم احتساب المؤشر باعتماد معدل تمثيلية النساء بكل من فريق الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجالس البلدية والأحزاب السياسية المقدرة سنة 2020 بـ 26.66% وتطوره الى 30.75% سنة 2021 على اثر تبني السيد رئيس الجمهورية مبدأ وصول المرأة الى مواقع القرار بتعيينه لـــــ10 نساء من بين 40 عضو حكومة في أكتوبر 2021 .

وباعتبار توجه السيد رئيس الدولة في المجال، فانه من المتوقع أن تتبني الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار نفس التوجه مما يؤدي الى ارتفاع معدل تمثيلية النساء بها الى32% سنة 2022 ليتطور بنفس النسق الى 33.5% في 2023 و38.75% في 2024.

الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الإستراتيجي2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة

رغم بلوغ الإنجازات للمؤشرات الثلاث نسبة انجاز جيدة إلا أنه توجد عديد الإشكاليات والصعوبات التي تعطل الوصول الى نتائج أحسن:

- عدم وجود فضاءات تستجيب للمواصفات المطلوبة لإحداث مراكز إيواء النساء ضحايا العنف في بعض الجهات.
- طول إجراءات تخصيص الأراضي المزمع تسخيرها لبناء مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف.
- عزوف الجمعيات الناشطة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة على تقديم ترشحاتهم لتسيير مركز إيواء النساء ضحايا العنف بسبب جسامة المسؤولية وعزوف أهالي بعض الجهات عن تواجد مثل هده المراكز و شروط الانتفاع بمنحة التمويل العمومي الواردة بالأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير واجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات (سيدي بوزيد، مدنين، قبلي).
- عدم قدرة الجمعيات التي تقدمت بمطالب للتمتع بمنحة التمويل العمومي لتسيير مراكز تعهد بالنساء ضحايا العنف على استكمال الوثائق المكونة للملف.
- طول إجراءات اعداد أو تعديل النصوص القانونية المنجزة حسب مقاربة النوع الاجتماعي باعتبارها تتطلب دراسات دقيقة وعديد المشاورات مع الهياكل العمومية والمجتمع المدني وما يستوجبه البعض منها من كلفة مالية باهضة للتنفيذ مثلما هو الشأن لمشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة.
- صعوبة احتساب تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار بالمؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص.
- تطور الذهنية المجتمعية المتعلقة بتبني صعود المرأة لمواقع القرار بنسق بطيء باعتبار الصورة النمطية لها.
- نقص في تفعيل أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 المتعلقة بإدراج النوع الاجتماعي ضمن الخطط والبرامج والميزانيات.

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا.

- إحداث بمقتضى نص قانوني مراكز عمومية لإيواء النساء ضحايا العنف تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المادي يتم تسييرها وتنظيمها طبقا للتنظيم المعمول به بالمؤسسات العمومية.

- التفكير في إيجاد تطبيقة إعلامية يتم تعميرها بصفة اجبارية من قبل الشركات الخاصة ذات رأس مال معين، عند وصول المرأة الراجعة اليها بالنظر الى احدى مواقع القرار بها.

- ادراج مادة " مقاربة النوع الاجتماعي" ضمن برامج المؤسسات التعليمية بمراحل الابتدائي والثانوي والعالي، مها كان الاختصاص، كما انه من الضروري تدريس هذه المادة بمدارس التكوين المستمر للإدارة العمومية التونسية.

- اسناد مهمة تعديل النصوص القانونية حسب مقاربة النوع الاجتماعي الى لجنة أو هيكل مختص صلب الوزارة دون سواها.

الهدف الإستراتيجي 3.1.1 النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

يندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان سعادة الأسرة وأفرادها وتثبيت الحس المواطني ومقومات التنمية الإجتماعية والاقتصادية داخلها، والرامية كذلك الى حماية الأسرة والحفاظ على تماسكها والنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخاصة (الهشة) قصد تمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها ومساعدتها على حسن القيام بوظائفها الأساسية وتأهيل أفرادها بما يعزز مبادئ التضامن والتكافل داخلها و يساعدها على التنشئة السليمة لأبنائها باعتماد مبادئ حقوق الإنسان ومناهضة العنف وتقسيم الأدوار وتحديد المسؤوليات داخلها وحسن مواجهة الأزمات مما يحصنها ضد العوز والتفكك والانفرادية واضطراب العلاقات وانحراف أفرادها.

وللغرض، تتولى مصالح البرنامج تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية والأسر المهاجرة وأفرادها المتبقين بأرض الوطن وكذلك إسداء خدمات الجوار وتنظيم حملات التأطير والتحسيس والتوعية لفائدة الأسر على كامل تراب الجمهورية.

المؤشر عدد1.3.1.1: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2023
كمي	251 أسرة %70	300 أسرة %80	350 أسرة 85%	224 أسرة %54	64%	500 أسرة %95

- بلغت نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية سنة 2021 54% وذلك بـ 7 ولايات من 12 ولاية (ولايات قبلي ونابل وبنزرت وجندوبة وأريانة وقصرين وتوزر) بمعدل 25 أسرة بكل ولاية وقد وزعت على حوالي 173 من الإناث و51 من الذكور وتطابقت هذه المشاريع مع مؤهلات المنتفعين من الجنسين وخصوصيات جهاتهم بما ضمن لأسرهم العيش الكريم والاستقلالية المادية وجعلتهم شريكا فاعلا في التنمية المستدامة. وذلك ما تبين من خلال الزيارات الميدانية والاستمارات التي توصلنا بها بخصوص استدامت المشاريع المحدثة في الإطار.

ويرجع الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات الخاصة بسنة 2021 والمقدر بـ 31 % الى تداعيات أزمة كوفيد 19 التي عطلت السير العادي للعمل وأعاقت الإلتزام برزنامة التنفيذ، المحددة مسبقا، لتحويل الإعتمادات في الآجال.

المؤشر عدد2.3.1.1: نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الإجتماعي

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2023
كمي	%28	10000أسرة %50	25000 أسرة %71	10000 أسرة %40	40%	30000 أسرة %85

بلغت نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي 40% وقد تم تنفيذ مكونات البرنامج بـــ 6 ولايات الى موفى 2021 (ولاية نابل وزغوان والمنستير وسوسة وأريانة وقفصة) بالنسبة لبرنامج التمكين الإجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية وفي 3 ولايات بالنسبة لبرنامج الأسر المهاجرة (سيدي بوزيد (معتمدية السبالة) ومدنين وسوسة (مساكن)) وقد مكّن هذا المؤشر من قياس مدى انتفاع أفراد الأسر من برنامج التمكين الإجتماعي والذي يندرج في اطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة وخطة العمل المرفقة بها وذلك عبر تنظيم حملات تثقيف وتوعية للوقاية من الفكر المتطرف ونشر السلوك الحضاري وتنمية الحس الوطني علاوة على تقديم خدمات توعية وتثقيفية للأسر عبر التوجيه والإرشاد والتعهّد النفسي والاجتماعي والقانوني والوساطة العائلية والتربية الوالدية وتنظيم حلقات تدريب حول كيفية التعامل مع وسائل الاتصال الرقمية وأخرى حول التأهيل للإعداد للحياة الزوجية

ويرجع الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات الخاصة بسنة 2021 الى الأسباب المبينة أسفله وكذلك الى ازمة جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى تعطيل تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتنظيم الندوات والملتقيات وحملات التحسيس والتوعية لفائدة الأسر والشباب ومرافقة الأسر ذات الوضعيات الخاصة.

المؤشر عدد3.3.1.1: نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات المتعددة الاختصاصات

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2023
كمي	-	%70	75%	%97.21	%129.61	%85

بلغت نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات المتعددة الاختصاصات 97.21% مقارنة بالتقديرات التي تم تحديدها بـــــ 75% أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ حوالي22.21% ويعود ذلك الى عدة عوامل، منها خاصة استجابة خدمات مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بحي التضامن وباجة وغار الدماء (جندوبة) الى التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني والوساطة العائلية والتوعية والتحسيس والتمكين الاجتماعي والإقتصادي والتكوين في التربية الوالدية.

الإشكاليات والصعوبات المعترضة لحسن تحقيق الهدف الإستراتيجي 3.1.1 النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

- شح وقلة الخبراء ومكاتب الدراسات على مستوى الجهات الداخلية مما جعل البرنامج ينطلق في التنفيذ بعد نشر أكثر من اعلان استشارة.

- طول الاجراءات الإدارية المتعلقة بالاستشارات لاختيار مكاتب الدراسات والخبراء المختصين لتأمين دورات التكوين والتحسيس ...

- طول فترة تشخيص واقع مناطق التدخل التي تصل في بعض الولايات الى 6 أشهر، خاصة عند تفويض الاعتمادات الى المجالس الجهوية.

- تعطل تنفيذ أنشطة الإرشاد والتوجيه الأسري المبرمجة بعنوان سنة 2021 بسبب التأخير الحاصل في صرف قسط منحة التمويل العمومي لفائدة الجمعية المعنية.

- انتشار جائحة الكورونا منذ 2020 وما ترتب عنها من تأجيل للعديد من الانشطة أو الغاؤها نتيجة منع التجمعات والتنقل بين المدن توقيا من العدوى.

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا.

- تكثيف نشر الإعلان عن تنظيم مطالب العروض والاستشارات التي تنظمها المندوبيات لاختيار الخبراء ومكاتب الدراسات وتنويع مصادره لضمان مشاركتهم فيها.

- مزيد التأطير من قبل المصالح المعنية عند اعداد وتنظيم الصفقات أو الاستشارات وتقييم العروض لجنب الأخطاء وضمان السرعة في الإنجاز

- الالتزام بصرف أقساط منحة التمويل العمومي لفائدة الجمعيات التي تم ابرام اتفاقيات شراكة معها في إطار التمويل العمومي في الآجال المنصوص عليه بتك الاتفاقيات .

- توظيف التقنيات الحديثة عند التعرض الى صعوبات أو موانع الاتصال المباشر من أجل ضمان استمرارية العمل.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية:

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	3021	3301.153	-280.153	109%
	اعتمادات الدفع	3021	3301.153	-280.153	109%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	695	563.065	131.935	%81
	اعتمادات الدفع	695	563.065	131.935	%81
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2188	1452.977	735.023	66.4%
	اعتمادات الدفع	2188	1452.977	735.023	66.4%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	15065	15398.140	-333.14	102.211%
	اعتمادات الدفع	10585	6922.500	3662.5	65.39%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**20648**	**20715.333**	**67.33-**	60.81%
	اعتمادات الدفع	**16168**	**12239.695**	**3928.305**	39.31%

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع) (*)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 (1) م.ق أصلي أو تكميلي	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ = (2)-(1)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات (2)/ (1)
نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	9462	6360.624	3661.682	%67.22
نشاط عدد 2: النهوض بالأسرة	3948	1536.527	2411.473	%38.91
نشاط عدد 3: تنفيد برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	168	134.4	33.6	%80
نشاط عدد 4 : بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	2360	2360	0	100%

نشاط عدد 7 : رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف	551	282.8	268.2	51.32

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

تم رصد اعتمادات لفائدة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص لسنة 2021 تقدر بـ 20648 أد تعهدا و16168 أد دفعا مقابل 15083 أد دفعا سنة 2020 اي بنسبة تطور تقدر بـــ 6.71% وقد بلغت نسبة الإنجاز بـــ 60.81% تعهدا و39.31 %دفعا .

مع الإشارة أنه تم سنة 2021 رصد أول ميزانية خاصة بالمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة المحدث بمقتضى الأمر الحكومي عدد 126 لسنة 2020 وعليه بلغت الاعتمادات المرصودة 1323 أد تعهدا و 1038 دفعا موزعة بين أقسام التأجير والتسيير والتدخل (738 أد تعهدا ودفعا) وقسم الاستثمار (585 أد تعهدا و300 أد دفعا) .

- تتوزيع ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بين أقسام النفقات كما يلي:

.التأجير : 3021 أد - تمثل 18.68% من بميزانية البرنامج.

.التسيير : -695 أد - تمثل 4.29% من بميزانية البرنامج.

.التدخلات :–2188 أد - تمثل 13.53% من بميزانية البرنامج.

.الإستثمار : 10585 - تمثل 65.46% من بميزانية البرنامج.

بلغت نسبة الإنجاز الجملية 60.81% تعهدا مقابل 39.31% دفعا، مع الملاحظ أن نفقات التأجير حظيت بأعلى نسبة انجاز حيث بلغت 109%.

وقد طرأ على التوزيع الأولي لميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص العديد من التحويلات مقارنة بقانون المالية على وذلك كما هو مبين أسفله :

* رصد اعتمادات تكميلية قدرت بـــ321 أد لما تم رصده بقانون الميزانية المقدرة بـــ 2700 وذلك لتغطية العجز الحاصل على مستوى برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص، حيث تم تحويل مبلغ الاعتمادات اللازمة لخلاص بقية الأجور الى غاية ديسمبر 2021 من ميزانية برنامج الطفولة الى ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص. كما تم تحويل مبلغ الاعتمادات اللازمة لخلاص أجور أعوان الوحدة العملياتية3: "مصالح المرأة والأسرة" من ميزانية برنامج القيادة والمساندة.

وتجدر الإشارة إلى أنه، بقطع النظر عن الاعتمادات المخصصة لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة، تم تنزيل كل الإعتمادات المرسمة بنفقات التأجير بعنوان سنة 2021 بميزانية النشاط عدد1 من البرنامج .

- رصد اعتمادات تكميلية قدرها 4750 أد وذلك لتغطية نفقات برنامج احداث 11 فضاء مندمج للأسرة على إثر تقدم الأشغال منها اعتمادات قدرها 333أد لخلاص ديون متعلقة بتظاهرات سابقة.
- تحويل اعتمادات ضمن قسم التدخل بما قدره562 أد لفائدة 10 وحدات عملياتية للانطلاق في فتح واحداث وتسيير مراكز النساء ضحايا العنف المرصودة لفائدة 10 ولايات (بن عروس (60)، جندوبة (100)، سليانة (20)، المنستير (40)، المهدية- (40)، سيدي بوزيد (61)، القصرين (80)، توزر(80)، قابس(21)، مدنيين (60)
- تفويض اعتمادات بقيمة 210 اد لفائدة 09 مندوبيات جهوية من الفقرة الخاصة بالتنمية الإجتماعية (الاحاطة بالنساء السجينات) لتجهيز 9 وحدات سجنية لتدعيم قدرات النساء وضمان عدم العود والاندماج في المجتمع.

تحليل الفوارق المسجلة على مستوى الإنجازات مقارنة بالتقديرات

سجل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 20715.333 أد تعهدا و 12239.695 أد دفعا . وبالتالي قدرت نسبة الإنجاز بـــــ 60.81 % تعهدا و 39.31 % دفعا مقارنة بالتقديرات المحددة بـــ 20648 أد تعهدا و16168 أد دفعا .

وتعتبر نسبة الإنجاز متوسطة نظرا لتواتر عديد الأسباب، المبينة أسفله، عطلت النسق العادي لتنفيذ ميزانية 2021:

1/بالنسبة للنشاط 1 : تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف: بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 67.22%، موزعة كالتالي:

-نفقات التأجير: بلغت الاعتمادات المرصودة 1498 في حين تم صرف 1775.153 أد، حيث قدرت نسبة الإنجاز بـ 118% وذلك على إثر تحويل الاعتمادات اللازمة من ميزانية برنامج الطفولة وميزانية القيادة والمساندة الى ميزانية النشاط 1 قصد التمكن من تسديد الأجور الخاصة بالنشاط عدد 1 و2 و3 و7 الى غاية ديسمبر 2021.

وبدون اعتبار نسبة الإنجاز لنفقات الأجور، تقدر نسبة تنفيذ ميزانية التسيير والتدخل والاستثمار للنشاط 1 بـــــــــ57.53 % وهي نسبة انجاز متوسطة تعود لتعطل صرف جزءا هاما من الاعتمادات المرصودة :

- **نفقات التسيير**(110 أد مقابل صرف 52.065 أد / نسبة إنجاز: 47.33%) نظرا لتمويل شركاء الوزارة المانحين لبعض التظاهرات الوطنية ولالغاء بقية التظاهرات الأخرى بسبب جائحة الكوفيد 19 وتطبيق قرار رئيس الجمهورية المتعلق بمنع الاجتماعات والتجمعات واعتماد لتدارك تقنية الزوم كما أنه تعطل انجاز المهمات بالخارج وتنظيم الدورات التكوينية.

- **نفقات التدخل :** (1069 أد مقابل صرف 500 أد/ نسبة الإنجاز :46.77%) نظرا لعدم صرف ما يتجاوز 50 % من الاعتمادات المرصودة لمنحة التمويل العمومي المزمع اسنادها للجمعيات المسيرة لمراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف بسبب عزوف بعضها عن الترشح للغرض وعدم تمكن بعضها الآخر من الادلاء بكل الوثائق المطلوبة قانونا.

-**نفقات الإستثمار:** (6785 أد دفعا مقابل صرف 4030.406 أد/ نسبة الانجاز بـــ 4.59 %) وذلك خاصة على اثر تعطل برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (نسبةالإنجاز50%)، بسبب انتشار جائحة الكوفيد 19 ومنع الاجتماعات والتجمعات وكذلك لختم تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادة الاقتصادية النسائية "رائدة" (نسبةالإنجاز59.5%)، بعد اسناد الموافقة لـــــ451 مطلب بعنوان سنة 2021،

ولنفس الظروف التي طرأت على البرنامج خلال سنة 2021، تعطل تنفيذ كل من الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325ن (كلاهما في طور التقييم) ودراسة احداث فضاء استقبال وايواء النساء ضحايا العنف بكل من ولايتي قابس وسليانة.

2/بالنسبة للنشاط2 : النهوض بالأسرة :بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 38.91%، موزعة كالتالي:

- **نفقات التسيير:** (30 أد مقابل صرف 15.600 أد/نسبة إنجاز : 52%) وذلك لعدم صرف الاعتمادات المرصودة للمهمات ونقل الأشخاص بالخارج وتربصات التكوين نتيجة تفشي جائحة الكوفيد19 ومنع التجمعات والاجتماعات ولتمويل شركاء البرنامج تنظيم ملتقيات التكوين (جمعية التربية والمواطنة 1.430 أد) واعداد أشرطة توثيقية ودعائم اتصالية حول العنف الأسري والتربية الوالدية والوقاية من

السلوكات السلبية والإقتصاد في الماء والتربية المالية (الكنفدرالية الألمانية لتعليم الكبار 02أد) الكنفدرالية الألمانية لتعليم الكبار.

- **لنفقات التدخل:** (418 أد مقابل صرف 276.677أد/ نسبة إنجاز: 66.2%.) وذلك بسبب حجب جائزة رئيس الجمهورية للنهوض بالأسرة (05 أد) بعنوان سنة 2021.وصرف 216.677 أد من بين 353 أد تم رصدها لإسناد منحة التمويل العمومي للجمعية المسيرة لمراكز الارشاد والتوجيه الأسري(نسبة انجاز 61.38 %)

مع العلم أنه تم تفويض100 أد للمندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة لتسيير مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بغار الدماء

-**نفقات الإستثمار**(3500 أد دفعا مقابل 1244.250 أد/ نسبة انجاز : 35.55%) فقد تم انجاز 73.33 % من جملة الاعتمادات المرصودة لتنفيذ برنامج النهوض بالأسر ذات الوضعيات الخاصة و37% لتنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة و 16 % من الاعتمادات المرصودة لدراسة بناء فضاء الأسرة بحاجب العيون من ولاية القيروان .

كما تعطل انجاز برنامج الإحاطة بالأسر المهاجرة والدراستين حول "الطلاق من منظور متعدد الأبعاد" و "أثر الأزمات على الأسرة" وذلك لعدم إثمار طلب العروض الخاص بالدراسة الأولى وعدم التوصل بعروض بالنسبة للدراسة الثانية واعداد الدراسات المتعلقة ببناء الفض**اءات الخاصة بالأسرة.**

3/بالنسبة للنشاط عدد 3 :تنفيذ برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص: بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 80%، موزعة بين 80 % بالنسبة لنفقات التسيير(48 أد مقابل صرف 38.4أد) و80 % لنفقات التدخل (120 أد مقابل صرف 96 أد) .

غير أنه على اثر اذن المندوبيات الجهوية بأخذ الإجراءات اللازمة لقبول ملفات ترشح الجمعيات لتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف في اطار التمويل العمومي، لم يتم انجاز المطلوب وصرف الاعتمادات المفوضة اليها من ميزانية النشاط عدد1 (562 أد) وذلك نظرا لـعزوف الجمعيات وعدم استكمالها لملفات ترشحها لطلب التمويل العمومي بالوثائق المطلوبة قانونا

5/بالنسبة للنشاط عدد 7: رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف

-**نفقات التسيير** : تم رصد 250 أد لنفقات التسيير بعنوان سنة 2021 أد مقابل صرف 200 أد منها حيث بلغت نسبة الإنجاز 80% .

-**نفقات التدخل** :بلغت سنة 2021 اعتمادات التدخل المرصودة لهذا النشاط 1 أد، تم صرف 0.300 أد منها أي بنسبة 30 %.

-**نفقات الاستثمار:** بلغت سنة 2021 الاعتمادات المرصودة للنشاط عدد7 في مجال الاستثمار 585 أد تعهدا و 300أد دفعا تم صرف 82.500 أد منها أي بنسبة انجاز قدرت بـــــ27.5 % .وتعود هذه النسبة الضعيفة أساسا الى :

- غياب صفة الآمر بالصرف نتيجة تسمية مكلفة بمهمة على رأس المرصد وليس مديرة عامة كما هو وارد بالفصلين 7 و 8 من الأمر عدد 126 لسنة 2020.

-عدم التوصل لإنجاز اعتمادات تقدر بـ 300 أد تم رصدها لنفقات التجهيز باعتبار أن الصفقة لم تكن مثمرة

برنامج: الطفولة

رئيس البرنامج: السيد سمير بن مريم

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 17 مارس 2022

1- **نتائج أداء البرنامج:**

يعمل برنامج الطفولة على ضمان نماء الأطفال فتياتا وفتيانا ورفاههم وحمايته و رعايتهم، وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن التوجهات العامة في مجال العناية بالطفولة وتنمية أوضاعها طبقا لما تفرضه تعهداتها والتزاماتها الوطنية والدولية

وسعى برنامج الطفولة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على مبدأ التشارك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة تهدف إلى تكريس **رؤية جديدة** ومتطورة لوقاية الأطفال والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أبرزها:

- وضع السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم والتي تهدف إلى مزيد التنسيق وتوحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخلات الحمائية والوقائية للأطفال وحوكمة القطاع في افق **2030** وبلوغ المؤشرات التالية ضمن اهداف التنمية المستدامة وبما يساهم في استفادة كل الأطفال الذين يعيشون في تونس من بيئة تحميهم من جميع أشكال الضعف والهشاشة:

- تقليص معدل الفقر بين الأطفال الى % 0
- الترفيع من نسبة أطفال العائلات المعوزة وذات الدخل المحدود المستفيدين من أرضيّة أو نظام حماية اجتماعية
- الترفيع من نسبة الميزانية المخصّصة لوزارة الشؤون الاجتماعيّة ولوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المتعلّقة بالنفقات الحكوميّة من 6.13 %الى 12 %
- تدعيم وتطوير الإطار القانوني يضمن حماية حقوق جميع الأطفال من مجلة حماية الطفل الى وضع قانون حقوق الطفل
- خفض نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و14 سنة والذين تعرّضوا لعقوبات جسديّة أو اعتداءات نفسيّة من قبل مقدّمي الرعاية خلال الشهر الماضي الى 0%
- تقليص ـ نسبة الأطفال المتّضررين من العنف الجسدي في الفضاءات المدرسيّة الى 0%
- ـ تقليص نسبة الشباب دون سنّ 19 المتّوفين نتيجة الانتحار الى 5 %
- تقليص ـ نسبة الأطفال المستّغلين اقتصاديا (ما تعلّق بتشغيل الأطفال) الى 5 %
- الترفيع من ـ نسبة الأطفال المتّهمين في القضايا الجنائيّة الذين استفادوا من تدابير بديلة للسّجن من 20% الى 67 %

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة بما يضمن تمتيع كل الأطفال اناث وذكور بصفة عادلة من خدمات مندمجة للتنمية الجسدية والمعرفية والحركية والاجتماعية والعاطفية، ودعم قدرات الاولياء والعائلات والمهنيين عبر إطار مشترك، متناغم وعملي وبالتالي الساهمة في الترفيع من نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة الى 65%، سنة 2025،
- صياغة رؤية جديدة للتنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه

وهنا تم التركيز على **المحاور الاستراتيجية** التالية التي تتنزل في إطارها هيكلة البرنامج:

- نماء ورفاه الأطفال فتيانا وفتياتا
- الحماية والتعهد بالأطفال المهددين

هذا وعلى اعتبار أنّ الطفولة شأن مشترك يتم التعاطي معه بشكل أفقي بين الوزارات والهياكل ذات الصلة فقدتم دعم الجمعية التونسية لقرى الأطفال "س و س" بـ مبلغ قدره 1170 أ.د، بوصفها فاعل عمومي في رعاية وحماية الأطفال الفاقدين للسند الذين فقدوا الرعاية الأسرية وذلك بخلق مناخ عائلي يضمن لهم الإعاشة والترفيه وتطوير معارفهم وإمكانياتهم، وذلك داخل الأربع قرى (قمرت، محرس،

أكودة، سليانة) ويبلغ عدد الأطفال المتعهد بهم ما يقارب 208 طفل موزعين على هذه القرى، حيث يعتبر عدد مهم مقارنة بـ 327 طفل مقيمين بالمراكز المندمجة التابعة للوزارة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المحضونين يتغير خلال السنة وذلك وفق المراجعة المستمرة لوضعيات الأطفال والشباب بالتحول من المنزل إلى المبيت, من المبيت إلى الإدماج, من الإدماج إلى الاستقلالية أو أيضا بإعادة الإدماج في عائلاتهم الطبيعية.

وتقدم لهؤلاء الأطفال الرعاية النفسية والصحية والمتابعة المدرسية وتجدر الإشارة الى أنه تم تحقيق نجاح مدرسي بنسبة 87 %.

كما تعمل الجمعية على حماية الأطفال المهددين بفقدان الرعاية الأسرية حيث تعمل على إيلاء الأهمية للبعد الوقائي من الإهمال والتشرد وذلك عن طريق دعمهم المادي والمعنوي في محيطهم العائلي حيث توفر لهم خدمات الدعم الدراسي والترفيه والرعاية الصحية وتهيئة المنازل مع شراء الأثاث، وتمويل مشاريع صغرى لفائدة عائلاتهم.

وتم خلال سنة 2021 التعهد بـ 1166 طفل و442 عائلة.

كما تعمل الجمعية على الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب حيث تستمر رعاية الأطفال الفاقدين للسند العائلي حتى الإدماج المهني والاجتماعي للشباب المتعهد بهم الأقل من 18 سنة في المبيتات وتقوم الجمعية برعاية 52 طفل و85 شاب في طور الاندماج الاجتماعي والمهني.

وبالتالي ساهمت الجمعية في بلوغ الأهداف المرسومة ببرنامج الطفولة وبإتفاقية الشراكة وعقد الأهداف المبرمة معها، من خلال رعاية الأطفال الفاقدين للسند والتعهد بالأطفال المهددين بالإهمال عن طريق دعم قدرات أسرهم والعمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي والمهني لهؤلاء الأطفال ووقايتهم من التشرد.

الهدف الاستراتيجي 1.2: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا

إن هدف النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا له علاقة مباشرة بالمحور الاستراتيجي الأول لبرنامج الطفولة والمتمثل في نماء ورفاه الأطفال فتيانا وفتيات وذلك بتوفير كل الظروف الملائمة لإعمال حقوق الطفل عبر المؤسسات التي تعنى بالطفولة ويتجلى ذلك من خلال الحرص على الرفع من نسب النفاذ لخدمات الطفولة المبكرة والتنشيط التربوي الاجتماعي ذات الجودة في إطار المساواة وتكافؤ

الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وترفيههم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والتشاركية على نحو أفضل.

حيث حقق هذا الهدف ارتفاع نسبة الالتحاق برياض الأطفال التي بلغت 45 % وارتفاع عدد الأطفال المسجلين الى 245558 بالمقارنة بسنة 2020، نتيجة استعادة نسق نشاط المؤسسات تدريجيا بعد تقلص تفشي جائحة كوفيد-19، هذا وشهدت نسبة انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي تطورا حيث بلغت 2.35% سنة 2021 متجاوزة بذلك التقديرات المدرجة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 بالنسبة لسنة 2022 والتي تم تحديدها بـ 2%.

المؤشر 1.2-1 : نسبة إلتحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	43	42	47	45	95	50	2023

تقديم انجازات المؤشر 1.1.2:

لقد تم تحقيق نسبة انجاز للمؤشر 1.1.2، سنة 2021 تقدر بـ95 %مقارنة بالتقديرات الخاصة بنفس السنة، وتعتبر هذه النسبة هامة بعد ما شهده قطاع الطفولة المبكرة سنة 2020 من تراجع نسب التغطية نتيجة تداعيات انتشار عدوى كوفيد -19 وما نتج عنه من فترات انقطاع لنشاط مؤسسات الطفولة المبكرة ومن تقلص عدد الأطفال المسجلين وبالتالي تدني مداخيل العديد من المؤسسات وغلقها في بعض الأحيان.

ويعود هذا الفارق بين التقديرات ونسبة الانجاز إلى عدة أسباب لعل أهمها:

- استعادة نسق نشاط مؤسسات الطفولة المبكرة بصفة طبيعية مع مواصلة اعتماد البروتكولات الصحية وتراجع عدد الإصابات في صفوف الأطفال والإطارات وبالتالي ارتفاع عدد الأطفال المسجلين إلى 245558 بالمقارنة بسنة 2020.

- الترفيع في عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة من 10000 طفلا إلى حوالي 13100 طفلا

إلا أنه وبالرغم من النسبة الهامة المسجلة في الانجازات مقارنة بالتقديرات، فإنه دون المأمول مقارنة بما تم ضبطه من برامج ومشاريع لدفع وتشجيع الاستثمار في قطاع الطفولة المبكرة والترفيع من نسب التغطية.

المؤشر 2-1.2 : نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	-	-	1	2.35	2.35	5	2023

ملاحظة: المؤشر جديد سنة 2021 وليس له لا تقديرات أو انجازات في السنوات السابقة

تقديم انجازات المؤشر2-1-2:

لقد تم تحقيق نسبة انجاز لهذا المؤشر سنة 2021 تقدر بـ 2.35% مقارنة بالتقديرات الخاصة بنفس السنة وبذلك تتجاوز هذه النسبة تقديرات سنة 2022 المدرجة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 والمقدرة بـ 2%.

ويعود هذا الفارق بين النسبة المتوقعة والمنجزة أساسا إلى:

-ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة 2021 الذين بلغ عددهم 283 430 طفل بعد أن كان عددهم 420384 سنة 2020 في حين كانت تقديرات سنة 2021 في حدود 424588 طفل.

-اعتماد البروتوكولات الصحية وتراجع فترة غلق مؤسسات الطفولة العمومية بسبب جائحة فيروس كوفيد 19 مقارنة بسنة 2020.

ويبقى مؤشر الانجاز دون المأمول وبعيدا عن عدد الأطفال الذي تم تسجيله سنة 2019 قبل ظهور فيروس كوفيد 19 والذي تجاوز 940000 طفل.

بالنسبة لهدف النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا:

- **<u>أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف</u>:**

- عدم إدراج المعطيات الإحصائية في المنظومة المعلوماتية لجمع ومتابعة وتقييم معطيات مؤسسات الطفولة من قبل بعض المتدخلين وبالتالي صعوبة توفر المعطيات والبيانات الإحصائية المحينة والدقيقة، خاصة وانها المصدر الرسمي والوحيد لهذه المعطيات على المستوى المركزي والجهوي
- عزوف الأطفال عن الإقبال على مؤسسات الطفولة العمومية نظرا لعدم استجابتها لانتظاراتهم.
- تعثر انطلاق نشاط فضاءات الطفولة المبكرة نظرا لتوقف اشغال التهيئة والتجهيز خلال فترات الحجر الصحي الشامل والجزئي والموجه،
- تعطل توظيف رياض الأطفال البلدية لعدم إمكانية انتداب الإطارات التربوية المختصة والعمالية ولتوقف فتح باب الانتداب لمؤسسات الدولة،
- تأخر صدور كراس الشروط وظهور عديد الإشكاليات العقارية نتيجة بيع والتفريط في عدد كبير من المؤسسات التي تخلت عن نشاطها نتيجة تداعيات كوفيد 19 الذي أثر على مردودية العائدات المالية لرياض الأطفال،
- نقص المعطيات الخاصة بالأطفال والأسر ذوي الهشاشة الاجتماعية وعدم توفر قاعدة بيانات مؤشرات الفقر

- **<u>التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:</u>**

- التحسيس بأهمية إدراج المعطيات الإحصائية بالمنظومة وإلزامية ذلك وتعهد الإطارات المعنية بالتكوين.
- تنويع البرامج والأنشطة المقدمة من قبل مؤسسات الطفولة العمومية لمزيد استقطاب الأطفال.
- العمل على حوكمة توظيف رياض الأطفال البلدية والمحافظة على هذا المكتسب المجتمعي من خلال وضع سياسة واضحة لتسيرها والاشراف عليها،

- ارساء خطة تدخل عاجلة لتوظيف فضاءات الطفولة المبكرة الجاهزة ضمن برنامج شمولي لتركيز الروضة العمومية،
- تجويد العمل بالمنظومة المعلوماتية لمتابعة مؤسسات الطفولة ومزيد اثراء المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأطفال والأسر،
- العمل على إرساء خطة وطنية متعددة القطاعات للتربية الوالدية،
- اصدار كراسات شروط منظمة لمؤسسات الطفولة المبكرة مواكبة لمتطلبات نمو الأطفال والمناهج البيداغوجية الحديثة وتحافظ على معادلة الجودة والخدمات.

الهدف الاستراتيجي 2.2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد:

ويندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الحماية والتعهد بالأطفال المهددين، من حيث توفير كل الظروف الملائمة لإيواء الأطفال المهددين قصد رعايتهم وتربيتهم وتحقيق توازنهم النفسي إلى غاية زوال حالة التهديد ومساعدتهم على الاندماج داخل المجتمع.

كما تم إدماج 185 طفلا سواء بالعائلة أو بالتشغيل أو بالزواج سنة 2021 مقابل 178 طفلا خلال السنة الفارطة.

وقد حقق هذا الهدف تقدما مقارنة بسنة 2020 حيث تم إيداع 247 طفلا بالعائلة سنة 2021 مقابل 236

المؤشر 1.2.2:نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة:							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%		90.42	93	93	93	100	2023

طفلا خلال السنة الفارطة،

تقديم انجازات المؤشر 2-2-1:

يسمح هذا المؤشر من قياس نسبة التعهد بوضعيات الأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون من مجوع الاشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة أي وضعيات الأطفال التي استفادت من الخدمات الاجتماعية التي يقدمها مندوبي حماية الطفولة.

وقد شهد هذا الهدف ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 حيث بلغت نسبة الاشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة 17072 اشعارا سنة 2021 مقابل 15240 خلال سنة 2020.

ويفسر هذا الارتفاع في نسبة الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة بمدى وعي المواطن ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني بإشعار مؤسسة مندوب حماية الطفولة وخاصة معرفة المهام والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

وفي إطار العمل على تركيز منظومة معلوماتية خاصة بنشاط مندوبي حماية الطفولة واحداث موقع واب خاص بمندوب حماية الطفولة الذي سيتم تركيز فيه على الجانب الاتصالي وتحسيس وتوعية المواطنين بواجب الاشعار فمن المتوقع أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا خلال السنوات القادمة خاصة مع هيكلة مكتب المندوب العام لحماية الطفولة والمكاتب الجهوية لحماية الطفولة واحداث مكاتب جهوية ثانية بالولايات ذات الكثافة السكانية المرتفعة ولاية تونس، نابل،

سوسة، صفاقس، مدنين وانتداب 50 مندوب حماية طفولة.

المؤشر 2.2.2:نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا:

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	10	10.32	11	11	100	12.5	2023

تقديم انجازات المؤشر 2-2-2:

تم تحقيق نسبة انجاز لهذا المؤشر سنة 2021 تقدر بـ11 % مقارنة بالتقديرات الخاصة بنفس السنة وبذلك تتجاوز النسبة تقديرات سنة 2020 حيث بلغت نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتيات 11 % مقارنة بسنة 2020 والتي بلغت 10.32 %

ويعود هذا الفارق بين النسبة المتوقعة والمنجزة أساسا إلى:

- انعقاد المجالس الجهوية للادماج ومواصلة إعداد البحوث الاجتماعية التي كانت معطلة والتي من خلالها يتم إدماج الطفل وضمان عدم تعرضه لحالة تهديد جديدة.
- تكثيف الزيارات الخاصة بالإطارات المختصة والتربوية

ويبقى تقدم هذا المؤشر نسبيا نظرا لتداعيات فيروس كورونا على الوضع العام للبلاد التي عمقت الأزمة حيث اثرت جائحة كورونا على الوضعية المادية لعائلات الأطفال المكفولين مع ارتفاع نسب البطالة وغلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية

تقديم انجازات المؤشر 2-2-3:

لقد تم تحقيق نسبة إنجاز لهذا المؤشر تقدر بـ73 % مقارنة بالتقديرات لنفس السنة وحيث ارتفع عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج النظام اللامؤسساتي وذلك يعود لعدة أسباب تتمثل خاصة في:

-ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات النظام اللامؤسساتي حيث بلغ عددهم 247 طفلا بعد أن كان عددهم 236 طفلا سنة 2020.

- الأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات والعوائق ا لتي حالت دون تحقيق النتائج والنسب المأمولة بالنسبة لنفس

المؤشر 3.2.2:نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي:							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	55	71	72	73	101.38	74	2023

السنة،

- وعي فريق العمل بصفة عامة والعائلة بصفة خاصة بأهمية برنامج اللامؤسساتية الذي يكرس حق الطفل في بقائه في وسطه العائلي، باعتبارها الفضاء الطبيعي الأمثل لتحقيق توازنه،

- تطور في إنجاز البحوث الاجتماعية التي تساعد على ضبط حالة الطفل بدقة وتحديد ما إذا انتفت أسباب التهديد ومنح الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة الأولوية المطلقة لتنفيذ هذا البرنامج.

- تحسن وضعية العائلة من خلال المنحة المقدمة والتي تقدر ب 200 د شهريا خاصة العائلة التي لها طفلان فأكثر.

بالنسبة لهدف النهوض بحماية الأطفال فتيات وفتيانا من جميع أشكال التهديد:

<u>أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:</u>

- الوضع الاقتصادي للبلاد والذي تسبب في تردي الأوضاع المادية لعائلات الأطفال.
- غياب التكوين المستمر للإطارات التربوية والمختصة
- غياب وثائق موحدة بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والاطارات البيداغوجية التي تمكن من درس وضعية الطفل.
- غياب التواصل بين بعض العائلات وأطفالها والذي يؤثر بصفة سلبية على الطفل وبالتالي عدم إمكانية إدماجه إضافة إلى الصعوبات النفسية والسلوكات الخطيرة التي تسببها.
- تعثر العمل الشبكي في بعض الأحياء بما يحول دون تمتيع بعض الأطفال بالتكوين المهني بما يؤمن لهم اندماجا أسهل في سوق الشغل وفي المجتمع
- تدني المستوى الدراسي للأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة وعدم كفاية التأطير المتوفر حاليا لضمان النجاح المدرسي

- **<u>التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:</u>**

- متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل
- ضبط وثائق موحدة للإطارات المختصة.
- التكثيف في الزيارات والبحوث الاجتماعية

- إعداد الطفل للإدماج
- تطوير وسائل العمل ودعم الموارد البشرية
- مواصلة منح منحة للطفل الواحد.
- العمل على تحسين العلاقة بين الطفل وأهله من خلال تكثيف زبارات الإطارات المختصة للعائلة
- إعداد ملف نفسي اجتماعي مدقق للطفل منذ دخوله المؤسسة لتسهيل فهم وضعيته في صورة نقلة الإطارات المتابعة لحالته.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي-1	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	107447	103085	-4362	96%
	اعتمادات الدفع	107447	102950	-4497	96%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	5200	5335	135	103%
	اعتمادات الدفع	5200	4518	-682	87%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	14300	9237	-5063	65%
	اعتمادات الدفع	14300	8328	-5972	58%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	33016	29375	-3641	89%
	اعتمادات الدفع	23506	19494	-4011	83%

نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0		
	اعتمادات الدفع	0	0		
المجموع	اعتمادات التعهد	159963	147032	12931-	92%
	اعتمادات الدفع	150453	135290	15163-	90%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م أصلي أو تكميلي-1	إنجازات 2021 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
النشاط1: أنشطة القيادة و المساندة الخاصة ببرنامج الطفولة	133004	123242	9762-	%93
النشاط2: رصد ودراسات ولتوثيق و نشر ثقافة حقوق الطفل ودعم المشاركة	292	194	98-	%66
النشاط3 :تعليم عالي	787	1318	531	%168
النشاط4:حماية الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون	252	93	159-	%37

النشاط5:**الإعلامية و التكنولوجيا الموجهة للطفل والوقاية من مخاطر الفضاء الافتراضي**	**1214**	**314**	**900-**	**%26**
النشاط6:**اصطياف وترفيه**	**386**	**211**	**175-**	**%55**
النشاط7 :**التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة**	**1186**	**846**	**339-**	**%71**
النشاط 8: **أنشطة مندوبي حماية الطفولة**	**408**	**260**	**148-**	**%64**
النشاط 9: **رعاية الأطفال وإدماجهم**	**5271**	**4425**	**846-**	**%84**
النشاطB : **التفقد البيداغوجي والتكوين**	**989**	**397**	**592-**	**%40**
النشاط A: **رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي**	**6665**	**3989**	**2675-**	**%60**
المجموع	**150453**	**135290**	**-15163**	**%90**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

- بلغت الاعتمادات المرصودة لبرنامج الطفولة لسنة 2021، 142456 مليون دينارا وفق القانون الأساسي للميزانية، غير أنه تم بمقتضى قانون المالية التكميلي تخفيض 2 م د من نفقات التأجير وإضافة 10.505 م د تعهد ودفعا لنفقات الاستثمار.
- هذا وتم كذلك تخفيض اعتمادات من قسم التأجير لفائدة بقية البرامج نظرا لعدم انجاز الترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي بعنوان سنتي 2019 و2020
- كما تم إدراج تحويلات داخل برنامج الطفولة على اثر تعطل تنفيذ بعض المشاريع على غرار:

- الدعم المباشر لعدد من الجمعيات،حيث تم اقرار إحالة قسط واحد من المنحة المقررة لفائدة منظمة " س و س"

- تحويل اعتمادات بهدف حل بعض المشاكل الطارئة أو لتغطية نقص الاعتمادات لعدد من المؤسسات التي تقدمت في إنجاز برامجها.

-إعادة تحويل الاعتمادت إلى نفقات المندوب العام لحماية الطفولة التي تم رصدها على سبيل الخطأ بميزانية احدى المندوبيات

- كما تجدر الإشارة أنه لم يتم تحويل القسط الثالث من اعتمادات الدفع الخاصة بقسم التسيير إلى مؤسسات برنامج الطفولة وأنه تم تفويض القسط الثالث من نفقات التدخلات بعد 31 ديسمبر 2021، وأن تفويض القسطين الأولين كذلك شهد تأخيرا كبيرا وهو ما انعكس على تنفيذ ميزانيات برنامج الطفولة.

و قد بلغت نسبة الإنجاز الجملية لميزانية برنامج الطفولة لسنة 2021 نسبة 90% أي باعتمادات قدرها 135000أ د موزعة كما يلي حسب طبيعة النفقة دفعا:

- نسبة إنجاز **نفقات التأجير**: 96 %،
- نسبة إنجاز **نفقات التسيير:** 87 %،
- نسبة إنجاز **نفقات التدخل:**58%،
- نسبة إنجاز **نفقات الاستثمار:**83%.

- وتعتبر نسبة الإنجاز مهمة رغم النقص الفادح في الموارد البشرية واللوجيستية على المستوى المركزي، لكن ذلك لم يحل دون البلوغ النسبي للأهداف المرسومة ويتجلى ذلك من خلال إنجاز الأنشطة التالية:
- **بلغت نسبة تنفيذ نشاط أنشطة القيادة والمساندة الخاصة ببرنامج الطفولة"** 93 % ويعود ذلك أساسا إلى عدم تنفيذ ترقيات الإطارات التربوية وإلى عدم صرف سوى 1170 أد من 3160 أد المرصودة لفائدة منظمة "س و س" بعد طرح مبلغ الدعم المتحصل عليه من قبل الجمعية الأم بالإضافة إلى عدم تنفيذ بعض مشاريع الاستثمار التي لم يتم فتح اعتماداتها
- **أما بالنسبة لنشاط رصد ودراسات ولتوثيق و نشر ثقافة حقوق الطفل ودعم المشاركة** الذي حقق 66 % كنسبة تنفيذ لعدم توصله لإنجاز الدراسات المبرمجة.
- **هذا وتجاوز نشاط التعليم العالي** ما هو مقدر وتم دعمه باعتمادات إضافية بسبب تقدم انجاز مشروع تهيئة المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش

- كانت نسبة تنفيذ **نشاط الإعلامية الموجهة** للطفل منخفضة ويعود ذلك أساسا لعدم فتح الاعتمادات التي تم تخصيصها لتهيئة المراكز الجهوية وإلى عدم استكمال تنفيذ صفقات التجهيزات والتي من بينها تجهيزات الروبوتيك وهي التي كانت ستزيد من انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.
- أما **نشاط الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون** الذي سجل كذلك نسبة تنفيذ منخفضة يعود للخطأ في تبويب الاعتمادات المذكور آنفا
- بالنسبة **لنشاط الاصطياف والترفيه**، يعود الفارق في التنفيذ إلى عدم فتح اعتمادات التهيئة المخصصة لمركز اصطياف وترفيه الأطفال وبالتالي فهو سيطيل من فترة التهيئة وينعكس على انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.
- بلغ تنفيذ **النشاط التنشيط التربوي الاجتماعي** نسبة 71% ورغم أن المؤشر المتعلق بنسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي تجاوز التقديرات إلا أنه كان من الممكن تحقيق المزيد والرفع من جودة هذه الخدمات.

ويمكن تفسير الفارق بين التقديرات والإنجازات بالاعتمادات التي خصصتها الوزارة لاحترام البروتوكولات الصحية ومجابهة جائحة الكوفيد 19 مما ساهم في تقلص عدد أيام غلق مؤسسات الطفولة العمومية مقارنة بسنة 2020 وبالتالي كان له تأثير مباشر على ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وكان يمكن تحقيق نسبة انجاز أرفع لو أن نوادي الأطفال المتنقلة بالمنستير ومنوبة وأريانة وبن عروس دخلت حيز النشاط الفعلي

- بلغ **تنفيذ نشاط أنشطة مندوبي حماية الطفولة** نسبة تنفيذ تبلغ 64% ورغم بلوغ مؤشر نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة النسبة المقدرة إلا أنه كان من الممكن تجاوزها إذا تم صرف الاعتمادات المرصودة.
- بلغ تنفيذ **نشاط رعاية الأطفال وإدماجهم** نسبة 84% حيث لم تصل النسبة للتقديرات المتوقعة و يعود سبب عدم بلوغ النسبة المأمولة إلى التأخر في تحويل الاعتمادات للمراكز المندمجة للشباب والطفولة بمأمن شأنه أن يؤثر على الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي وعدم انتظام تقديم المنحة المخصصة للعائلات ما من شأنه أن يتسبب في رجوع حالة التهديد للطفل وبالتالي عودته للمركز المندمج.
- كما أن التحكم في نفقات التسيير بعدم تحويل القسط الثالث ساهم في الحد من تنقلات الإطارات المختصة للقيام بالزيارات مما أثر سلبا في نسبة إدماج الأطفال.

- إن بلوغ نسبة تنفيذ40%**لنشاط التفقد البيداغوجي والتكوين** يعد منخفضا ومن شأنه أن يؤثر سلبا على عدد العمليات البيداغوجية وعلى زيارات المتابعة للمؤسسات العامة والخاصة
- حقق **نشاط رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي** نسبة تنفيذ تقدر بـ 60% وهي تعتبر نسبة متوسطة مقارنة بالتقديرات إذ تنعكس سلبا على جودة خدمات الرعاية بالوسط الطبيعي وذلك يعود إلى: عدم ضبط الاحتياجات والمستحقات الفعلية للأطفال حتى يتم برمجة الاعتمادات الضرورية والكافية للتكفل بهم إضافة إلى التأخر في صرفها.

برنامج:كبار السن

رئيس البرنامج: السيدة إيمان بالشيخ

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 02 جانفي 2019

2- **نتائج أداء البرنامج:**

حرصت بلادنا على مزيد دعم الحماية الاجتماعية لكبار السن باعتبارها مسألة حقوقية وذات أولوية تنموية، كما عملت على تنويع البرامج ووضع الآليات الكفيلة بتلبية حاجيات هذه الفئة.

ومن هذا المنطلق، ينبني برنامج كبار السن على **استراتيجية** واضحة قوامها تأمين رفاه كبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد بما يحقق رفاههم الاجتماعي والصحي، وذلك وفق **رؤية** تعتمد مبدأ المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص:**"كبار السن يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم"** وذلك من خلال:

- تطوير الأطر القانونية التي تعنى بقطاع كبار السن مواكبة لتطور حاجياتهم خاصة وأن شريحة كبار السن ستبلغ مع موفى سنة 2029 الـ17.7 %.
- تمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية لضمان ظروف عيش كريمة لفائدتهم.
- الحفاظ على كبار السن في محيطهم الطبيعي وفي وسطهم العائلي حفاظا على توازنهم النفسي.

- تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن وجعلها أكثر استجابة لتطلعاتهم على المستوى المحلي والجهوي.
- تثمين كفاءات كبار السن وإدماجهم في الحياة العامة ضمانا لمشاركة فاعلة في المجتمع.
- دعم المساواة بين كبار السن من الجنسين في مختلف جهات البلاد وتعزيز تكافئ الفرص بينهم في النفاذ لمختلف الخدمات حيث أن عدد الإناث تجاوز عدد الذكور ومن المتوقع ان تزيد هذه الفجوة في السنوات القادمة.

ولتنفيذ رؤيته الإستراتيجية وجه برنامج كبار السن تدخلاته على محورين استراتيجيين أساسيين:

- **المحور الاستراتيجي 1**: حماية كبار السن ورعايتهم.
- **المحور الاستراتيجي 2**: إدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم.

وقد ساهم الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في تنفيذ سياسة برنامج كبار السن باعتباره فاعل عمومي للبرنامج.حيث مثلت نسبة الاعتمادات المرصودة له 77.3 % من جملة الاعتماد المرصود لبرنامج كبار السن.إذ يشرف الاتحاد

التونسي للتضامن الاجتماعي على تسيير 11 مؤسسة بعدد من ولايات الجمهورية (منوبة- قرمبالية- منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصرين- سوسة- قفصة- قمرت) وذلك وفق اتفاقية شراكة وعقد الأداء، من أبرز أهدافهما تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية لكبار السن المقيمين والبالغ عددهم 378 مسنا ومسنة وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي قد حقق نسبة تغطية بالموارد البشرية بالنسبة لسنة 2021 قدرها 64 %، وقد ساهم بذلك في بلوغ الأهداف المرسومة.

الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "حماية كبار السن ورعايتهم". و قد شهد هذا الهدف سنة 2021 تطورا نسبيا نظرا لتواصل جائحة "كورونا" وتأثيراتها على فئة كبار السن حيث كان الحفاظ على كبار السن وضمان ظروف عيش ملائمة لهم وحمايتهم من كل إشكال العنف وسوء المعاملة من أولويات الوزارة في تلك الفترة.

المؤشر 1.1 .1 : نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التى تم الإشعار بها:							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	مؤشر جديد	% 68	%80	% 74	% 92	90%	2023

ركز برنامج كبار السن طيلة سنة 2021 مركزيا وجهويا على التعهد بكبار السن من العنف المسلط ضدهم زمن الكورونا كما تمت حمايتهم من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة عن الأزمة،حيث تم التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن بنسبة 74 %من جملة الاشعارات مقارنة بتقديرات سنة 2021 والمقدرة بـ 80% .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بلوغ النسبة المنشودة في التعهد نظرا لصعوبة تغطية جل حالات العنف المسلط على كبار السن وذلك للأسباب التالية:

- يبقى العنف المسلط على كبار السن من الظواهر المسكوت عنها في المجتمع التونسي مقارنة بالعنف المسلط على النساء والأطفال،
- عدم الاختصاص لبعض الوضعيات الواردة،
- انتفاء شروط التدخل (الوضعية ليست محل تهديد)،
- زوال أسباب التهديد،
- وفاة المعني بالأمر،
- تعذر الاتصال بالمعني بالأمر.

❖ المؤشر 2. 1.1 :عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	100	118	170	122	%72	175	2023

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 72 %مقارنة بالتقديرات، حيث بلغ عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة 122 مسن مقابل تقديرات بلغت 170 مسن سنة 2021، وهي نسبة تعدّ هامة نسبيا رغم عدم بلوغ التقديرات المنشودة ويعود ذلك للأسباب التالية:

- وفاة بعض المسنين المكفولين،
- إيقاف المنح المسندة لبعض العائلات على إثر تغيير وضعية الكفالة (انتقال المسن بالسكنى إلى مقر بعيد عن مقر العائلة الكافلة، تدني مستوى رعاية المسن المكفول من قبل أفراد العائلة الكافلة...).
- نقص أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال نظرا لتركيز العمل طيلة السنة المنقضية على الوقاية والحماية من خطر جائحة كورونا.
- تداخل عدة أطراف في تكوين ملفات الكفالة(الشؤون الاجتماعية، المجالس الجهوية للولايات، الصحة).

❖ المؤشر 3. 1.1 : نسبة التغطية بالخدمات الرعائية:							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	جديد	% 47.2	50%	% 48	% 96	60	2023

تعكس نسبة الإنجاز لهذا المؤشر مدى استجابة الإدارة **لطلبات الخدمات الرعائية** الواردة عليها، وذلك سواء بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية أو تلك المقدمة في

إطار أنشطة الفرق المتنقلة. حيث تم تسجيل نسبة مرتفعة مقارنة بالتقديرات التي بلغت 96 %، وتبقى دون المأمول ما لم يتم تحقيق التقديرات وذلك للأسباب التالية:

- **فيما يتعلق بنسبة التغطية بالخدمات الرعائية داخل مؤسسات الرعاية**:

- عدم فتح باب الانتدابات المختصة بمؤسسات الرعاية والبالغ عددها 09 حاليا، أثر سلبا على جودة الخدمات المسداة.

- مواصلة أشغال التهيئة والبناء للترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين وجندوبة كما تم توزيع المقيمين بها على بقية المؤسسات.

- **أما فيما يتعلق بنسبة التغطية بالخدمات في إطار الفرق المتنقلة**:

- تسيير الفرق المتنقلة أساسا من قبل جمعيات جهوية ومحلية لرعاية المسنين عاجزة عن توفير وثائقها القانونية ولا تلتزم بالآجال القانونية لتقديم ملفات التمويل العمومي.
- نقص في عدد الاعوان المتعاقدين بالجمعيات المسيرة لهذه الفرق.
- عدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتقادمها.

<u>الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:</u>

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة الذكر، نلاحظ تحقيقا نسبيا للنتائج المرجوة من الهدف الاستراتيجي المتمثل في ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن، ويعود ذلك إلى الإشكاليات التالية:

- جلّ البرامج الموجّهة لكبار السن تُنفّذ عن طريق جمعيات تقتصر مواردها على الدعم المادي المقدم من
- طرف الدولة علاوة عن افتقارها للأعوان المختصة والخبرة في المجال،
- غياب دليل مرجعي ودليل إجراءات لتنظيم عمل مختلف المتدخلين الميدانيين ومدعمات فنية مُقيّسة لإنجاز البحوث والتقارير الاجتماعية،
- غياب النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لبعض الخدمات والمهن الموجهة لكبار السن (إحداث شركات الخدمات، نظام أساسي لأعوان الإحاطة الحياتية...)،
- عدم اعتماد الفرق المتنقلة على منهجية موحدة للتدخل،
- اقتصار موارد الجمعيات على الدعم المادي المقدم من طرف الدولة،
- صعوبة استقطاب العائلات الراغبة في الكفالة.

ويسعى برنامج كبار السن إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لتجاوز الإشكاليات المطروحة من أهمها:

- دعم قدرات مختلف المتدخلين في مجال التعهد بكبار السن،
- تخصيص اعتمادات إضافية لتكوين الأعوان العاملين بمؤسسات الرعاية،
- برمجة روزنامة انتدابات مختلفة لسد الشغورات بمؤسسات الرعاية مع موفى سنة 2021 لكل من مؤسسة منزل بورقيبة- قفصة- قمرت-الكاف-منوبة-باجة،
- توحيد الإجراءات من خلال إعداد دليل إجراءات في الغرض،
- مزيد التحسيس والعمل على إعداد بنك معلومات في العائلات الكافلة.

الهدف الاستراتيجي 2.1: : دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "إدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم".وقد شهد هذا الهدف تطورا ملموسا خلال سنة 2021 حيث شهدت النوادي النهارية إقبالا ملحوظا لكن يبقى مؤشر نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية دون المأمول رغم أهميته في إدماج كبار السن والمتقاعدين في الحياة العامة.

المؤشر 1. 2.1 : <u>عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن:</u>

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	مؤشر جديد	0	100	1002	* % 1002	1500	2023

*باعتبار تواصل فيروس كورونا كانت تقديرات 2021 ضعيفة جدا وبالتالي تعتبر الانجازات مرتفعة مقارنة بما تم تقديره

نظرا لغلق النوادي النهارية لكبار السن بمقتضى قرار من السيدة الوزيرة سنة 2020 في إطار وقاية منخرطي هذه المؤسسات من جائحة كورونا، فقد تم ضبط عدد المنخرطين ضمن التقديرات بـ 100

منخرط نظرا لتوقع استمرار أزمة الكوفيد، إلا أنه مع انفراج الأزمة فقد استعادت هذه النوادي أنشطتها وتم تسجيل تطورا ملحوظا سنة 2021 بانخراط 1002 مسنا ومسنة.

ويعود ذلك لتكثيف الحملات الوطنية والقطاعية للتوعية والتحسيس بضرورة تلقيح المسنين والتي تم تأمينها بالتنسيق بين برنامج كبار السن والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة تحت إشراف الوزارة، مما أدى إلى استعادة النسق العادي لأنشطة النوادي حيث تم صرف منح لفائدة 14 ناديا نهاريا بالجنوب التونسي (تطاوين-مدنين-قابس-قبلي).

المؤشر 2.1 .2 : <u>نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية:</u>

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	مؤشر جديد	0	% 40	0	0	% 50	2023

لم يتسنى تسجيل أي نسبة انجاز بالنسبة لهذا المؤشر للأسباب التالية:

- عدم انخراط الجمعيات ضمن هذا النشاط وضعف تجربتها في التصرف في السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب مسالك إدماجية متنوعة وعدم القدرة على التصرف في الكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب الحوافز التي تشجع المتقاعدين على الإقبال على العمل التطوعي والانخراط في النسيج الجمعياتي.
- غياب دليل حول حقوق المتقاعد وإجراءات التقاعد.
- تداخل ملف المتقاعدين بين عديد الوزارات والهياكل.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة الذكر، نلاحظ تحقيقا نسبيا للنتائج المرجوة من الهدف الاستراتيجي المتمثل في دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم، ويعود ذلك إلى الإشكاليات التالية:

- لا يمثل تحقيق هذا الهدف أولوية تدخل الوزارة في فترة الكوفيد 19 أي سنتي 2020 و2021 اللتين تمثلان سنتين استثنائيتين حيث اقتضت الضرورة تغيير التدخلات والأنشطة المبرمجة وتركيز العمل على وقاية كبار السن وحمايتهم من خطر انتشار العدوى في صفوف كبار السن خاصة وأنها الفئة الأكثر عرضة لخطر هذا الفيروس.
- هشاشة المأسسة لبعض النوادي النهارية الناشطة.
- عدم استجابة الجمعيات المسيرة لنوادي نهارية لشروط الأمر المتعلق بالتمويل العمومي للجمعيات.
- ضعف امتلاك الجمعيات العاملة في مجال كبار السن للإقتدار المنهجي على التجديد والتطوير الذاتي.
- ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة في مجال المتقاعدين.

وللحد من الإشكاليات والصعوبات المذكورة، يسعى برنامج كبار السن إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات من أهمها:

- الشروع في إعداد كراس شروط إحداث وتسيير نوادي نهارية لكبار السن.
- دعم قدرات بعض النوادي النهارية من خلال تأطير ومساندة الجمعيات المسيرة للنوادي النهارية.
- تعميم النوادي النهارية على مختلف ولايات الجنوب وعدم اقتصارها على ولايات الجنوب.
- مراجعة الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة.
- بلورة مشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى المحلي والجهوي بالشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال كبار السن والمجال الإجتماعي عموما وذلك بإدماج كبار السن وتوظيف خبراتهم في التنمية وتحسين خدمات الرعاية بالبيت وضمان ديمومتها.
- مراجعة المؤشر المتعلق بنسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 لتعذر تنفيذه.

3- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي(1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	572	570	-2	%114
	اعتمادات الدفع	572	570	-2	%114
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	53	28	-25	52 %
	اعتمادات الدفع	53	28	-25	52 %
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	15490	15468	-22	100 %
	اعتمادات الدفع	15490	15468	-22	100%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1640	1640	0	100 %
	اعتمادات الدفع	2500	1775	725	71 %
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**17615**	**17706**	**91**	**%101**
	اعتمادات الدفع	**17750**	**17841**	**91**	**%101**

***الاستثمار : تم تخفيض 725 أد دفعا بقانون المالية تكميلي.**

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إ. الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 أصلي أو تكميلي(1) ق م	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نشاط عدد 1(*) أنشطة القيادة والمساندة الخاصة بالبرنامج	17310	16784.5	**-525**	**96 %**
نشاط عدد 2 الرعاية والإحاطة والإدماج	1061	**955**	**-106**	**90 %**
المجموع	**18371**	**17739.5**	**-631.5**	**96 %**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

قدرت الاعتمادات الخاصة ببرنامج كبار السن بـ 18371 أد بعنوان سنة 2021، وتمثل نسبة 9 % من مجموع نفقات المهمة.

وقد تظافرت الجهود مع موفى سنة 2021 والعمل على انطلاق نشاط مؤسسة رعاية المسنين بسيدي بوزيد مما استوجب تحويل اعتمادات من فقرة النوادي النهارية لكبار السن (120 أد) والجمعيات العاملة في المجال (30 أد) بقيمة جملية قدرها 250 أد إلى المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بسيدي بوزيد بعنوان تسيير مؤسسة الرعاية.

كما شهدت السنة ذاتها تحويل اعتماد قدره 243 أد لتغطية العجز الحاصل بميزانية تأجير أعوان برنامج كبار السن وذلك على إثر ضبط القائمة الفعلية للأعوان الراجعين بالنظر إلى البرنامج. وقد تم تغطية العجز من برنامج الطفولة.

وقد بلغت نسبة الإنجاز الجملية لميزانية **برنامج كبار السن لسنة 2021 101%**أي باعتمادات قدرها 17615 **أد موزعة كما يلي حسب طبيعة النفقة:**

- نسبة إنجاز **نفقات التأجير**: **99.79 %**،
- **نسبة إنجاز نفقات التسيير:% 52**
- **نسبة إنجاز نفقات التدخل:%99.86**
- **نسبة إنجاز نفقات الاستثمار: 58 %.**

وتعتبر نسبة الإنجاز مهمة حيث لم يحل النقص الفادح في الموارد البشرية واللوجيستية على المستوى المركزي دون البلوغ النسبي للأهداف المرسومة ويتجلى ذلك خاصة في تحسن واضح في جودة الخدمات المسداة لفائدة كبار السن (بمؤسسات الرعاية او بمحيطهم الطبيعي)، ويبرز هذا من خلال إنجاز أنشطة البرنامج التالية:

* نشاط 1- قيادة ومساندة برنامج كبار السن:

قدرت القيمة الجملية لنشاط قيادة ومساندة برنامج كبار السن بـ17310 أد وقد تم صرف اعتماد جملي قدره 16784.5أد، علما وأن 77.3 %من الاعتماد المرصود لهذا النشاط مخصصة لإسداء الخدمات الاجتماعية والصحية بمؤسسات الرعاية والذي يتولى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي تنفيذه باعتباره فاعل عمومي لبرنامج كبار السن.

وقد قدرت المنحة **المرصودة إلى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي** من ميزانية وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بعنوان سنة 2021، **14200أد:** * منحة تأجير أعوان مؤسسات الرعاية: 12000 أد.

* منحة تسيير مؤسسات الرعاية:2200 أد.

وقد تم تحويل 100 %تعهدا ودفعا، والجدير بالذكر أن مؤسسات الرعاية قد شهدت تحسنا ملحوظا على مستوى نوعية الخدمات المسداة وظروف الإقامة بها رغم أنها مازالت بحاجة ماسة إلى الدعم بالموارد البشرية.

أما **نفقات تأجير** أعوان برنامج كبار السن والمقدرة بـــ328 أد، فقد سجلت عجزا سنة 2021 قدره 243 أد تم تغطيته من برنامج الطفولة.

أما بالنسبة إلى **ميزانية الاستثمار والمقدرة بـ 2500 أد**، فقد تم تفويض اعتمادا قدره 949054 أد تعهدا و1775000 أد دفعا،أي بتحقيق نسبة إنجاز قدرها 58 %لتحسين البنية الأساسية لمراكز الرعاية وتهيئتها وتجهيزها (منوبة-قرمبالية-القيروان-سوسة- باجة) حتى تستجيب لمواصفات تضمن العيش الكريم للمقيمين وللترفيع في طاقة استيعابها والرفع من مستوى الخدمات المسداة. والملاحظ انه لم يتم بلوغ النسبة المرجوة من الإنجاز نظرا لتعطل نسق تنفيذ المشاريع على مستوى الجهات مما ساهم في تأخر إعادة بناء وتهيئة مؤسستي رعاية المسنين بالقيروان والقصرين.

أما بالنسبة إلى **النوادي النهارية لكبار السن**، والمرصود لفائدتها اعتمادا قدره 175 أد، تم تحويل اعتمادات لفائدة 14 جمعية مسيرة لنوادي نهارية باعتماد جملي قدره 55 أد. كما تم تحويل اعتماد قدره 120 أد من فقرة النوادي

النهارية الى المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بسيدي بوزيد لتسيير مؤسسة جديدة لرعاية كبار السن (مركز المرحوم عبد الله الجلالي لرعاية كبار السن في إطار اتفاقية شراكة لمدة ثلاث سنوات.

وبخصوص **الجمعيات العاملة في مجال كبار السن**، والمرصود لفائدتها اعتمادا قدره 82.4 أد، فقد تم صرف اعتمادا قدره 49 أد لفائدة 07 جمعيات بولايات الجنوب التونسي بعنوان تنظيم أنشطة ترفيهية وتثقيفية لفائدة كبار السن. كما تم تحويل 30 أد من هذه الفقرة لفائدة المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بسيدي بوزيد لتسيير مؤسسة المرحوم عبد الله الجلالي لرعاية كبار السن.

* نشاط2: الرعاية والإحاطة والإدماج (نشاط جهوي):

قدرت القيمة الجملية لنشاط **الرعاية والإحاطة والإدماج** لبرنامج كبار السن بـ1061أد وقد تم صرف اعتماد جملي قدره 955 أد، وقد تم تحقيق نسبة إنجاز مرضية لهذا النشاط المخصص أساسا لتقديم خدمات القرب لفائدة كبار السن ببيوتهم والرامي أساسا إلى الحفاظ عليهم في محيطهم الطبيعي.

ويقدر الاعتماد المخصص **للفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن** بـ 624.6 أد، وتم تفويض 100 % تعهدا ودفعا إلى المندوبيات الجهوية وقد تم بمقتضى هذا البرنامج انتفاع ما يناهز عن 4000 مسنا ومسنة من خدمات هذه الفرق وبالتالي يعتبر هذا النشاط قد حقق نسبيا الهدف المرجو منه على أن يتم مواصلة العمل على الرفع من جودة الخدمات ومزيد دعم هذه الفرق بالموارد البشرية اللازمة في السنوات القادمة لضمان نجاعة تدخلاتها.

أما بخصوص الاعتماد المرصود بعنوان **الإيداع العائلي لكبار السن والمقدر** بـــ 408 أد، فقد تم تفويض 100 % تعهدا من الاعتمادات إلى المندوبيات الجهوية، علما وأن سنة 2021 شهدت انخفاضا في عدد المسنين المكفولين في إطار برنامج الإيداع العائلي (من 122 إلى 115) حيث شهدت وفاة 11 مسنا مكفولا. وبالتالي فإن نسبة الإنجاز مازالت دون المأمول ويعمل برنامج كبار السن على مزيد التعريف بهذا النشاط حيث تمت طباعة مطويات وتوزيعها على مختلف الجمعيات والهياكل ذات العلاقة إلى جانب السعي إلى الترفيع في منحة الإيداع العائلي لتشجيع العائلات واستقطابها للإقبال على هذا النشاط.

وقد أثرت نسبة الإنجاز بالأنشطة السابقة الذكر على تحقيق الهدفين المتعلقين بضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن ودعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم.

برنامج: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد نايل العيادي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 01 أكتوبر 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

يعدّ برنامج القيادة والمساندة حلقة الوصل بين مختلف برامج المهمة، فهو يلعب دورا أساسيّا في تحقيق أهداف المهمّة، وهو الجامع لكل المصالح التي تقوم بتأمين وإسداء الخدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج،

ومن هذا المنطلق، ينبني برنامج القيادة والمساندة على **إستراتيجية** واضحة قوامها دعم البرامج الخصوصيةعلى تحقيق أهدافها وتحسين أدائها وذلك من جملة من الأنشطة المتعلقة خاصة بتسيير المصالح والهياكل على عدّة مستويات أهمّها الشؤون المالية والموارد البشريّة والإتصال والمنظومات المعلوماتية كما تضّم كل مايهمّ النزاعات والشؤون القانونية إضافة إلى الشراءات العمومية.

أيضا يعدّ الضمان لديمومة ميزانية المهمة و في هذا المستوى يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور القيادي وذلك من خلال تحسين التصرف في الإعتمادات المرسمة و في مختلف الوسائل المتاحة للوزارة.

ويهدف برنامج القيادة والمساندة من خلال الدور الموكول إليه أساسا إلى تحقيق **رؤية شمولية** ترتكز خاصة على:

- دعم ومساندة المندوبيات الجهوية لضمان اشعاعها جهويا،
- دعم الإستثمار الجهوي وضمان خدمات القرب في مجال المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن
- توحيد المقرات الإدارية وإحكام التصرف في كافة الموارد المتاحة للبرنامج،

ولتنفيذ **رؤيته** وجه برنامج القيادة والمساندة تدخلاته على المحورين الاستراتيجيين التاليين:

1. **القيادة** ويتجسد ذلك من خلال ضمان حوكمة التصرف وتأمين التنسيق بين مختلف برامج المهمة كذلك متابعة وتقييم أداء مختلف البرامج
2. **المساندة** يرتكز هذا المحور أساسا على ضمان التصرف ناجع و فعّال لمختلف الموارد البشرية و المالية واللوجستية الموضوعة على ذمّة للوزارة.

الهدف 9. 1: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي " حوكمة برنامج القيادة والمساندة " وقد تم تحديد مؤشرين هامّين يتجسدان في:

_ نسبة تنفيذ الوزارة لبرنامج التنمية وتم اعتمده نظرا لوجود عديد المشاريع المتواصلة والمتمثلة في بناء العديد من المؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة علاوة أنه في يندرج ضمن رؤية الوزارة للسنوات القادمة حيث سيم التركيز على تعهّد وصيانة المؤسسات الجاهزة والغير المستغلة باعتبار قرار توقيف الإنتدابات ويندرج أيضا ضمن الهدف في إطار تحسين التصرف في الموارد المالية و اللوجستية للوزارة.

_ أمّا المؤشر الثاني فيتعلق بنسبة التغطية بالطاقات المتجددة بالمؤسسات وله أثر مباشر في التحكم في استهلاك الطاقة و ترشيدها و قد حقق هذا الهدف سنة 2021 **تطورا هاما** نظرا لتجاوز نسبة التغطية بالطاقة المتجددة بالمؤسسات مقارنة بالتقديرات، هذا إضافة إلى بلوغ النسبة عالية في تنفيذ الوزارة لبرنامج التنمية.

❖ المؤشر 1.1.9 : نسبة تنفيذ الوزارة لبرنامج التنمية

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة 2023
%	99	69	85	83	96	85	85

حيث قدرت نسبة تنفيذ الوزارة لبرنامج التنمية خلال سنة 2021 ب 83 %من جملة برنامج التنمية مقارنة بتقديرات سنة 2021 والمقدرة بـ 85% ، وبالرغم من عدم بلوغ النسبة المنشودة في تنفيذ برنامج التنمية إلاّ أنها تعدّ نسبة هامة ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- مازالت أغلب المشاريع والبرامج ذات الصبغة المركزية في طور التصوّر والإعداد ومن المنتظر إلغاء التهيئات المقترحة وإنجاز دراسة شاملة لتهيئة المقر المركزي الذي تم برمجة 1100 أد كقسط أول ضمن ميزانية 2022.
- عدم تسوية الوضعية العقارية لبعض المؤسسات حالت دون تنفيذ برامج التهيئة والبناء المبرمجة سابقا.

❖ المؤشر 2.1.9: نسبة التغطية بالطاقة المتجددة بالمؤسسات

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	–	**%0**	**%20**	**%30**	**%150**	**%70**	**2023**

يعد مؤشر جديد تم اعتماده سنة 2020 ويتمثل في تركيز ألواح شمسية بمختلف مؤسسات وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (طفولة، مراكز رعاية كبار السن،

المندوبيات الجهوية...) وذلك للحد من استهلاك الطاقة الكهربائية وقد بلغت نسبة التقدم في إنجاز هذا المشروع 30 % في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بنسبة 0 % وذلك تبعا للظروف الاستثنائية والعامّة التي تميزت بها السنة(2020).

وعلى الرغم من تجاوز نسبة التنفيذ لسنة 2021 مقارنة بنسبة التقديرات للسنة 2021 إلّا أنه يجب الإشارة إلى أنه هناك صعوبات على مستوى تنفيذ المشروع عامة ويعود ذلك أساسا إلى:

- خصوصية وتشعّب الملف باعتباره يتطلب التنسيق والتعامل مع عدة إدارات وهياكل مختلفة ومتداخلة،
- صعوبة تجميع المعطيات المتعلقة باستهلاك الكهرباء من طرف الشركة التونسية لاستهلاك الكهرباء والغاز.

<u>الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:</u>

بالرجوع إلى المؤشرين السابق الذكر، نلاحظ تحقيقا لنسبة هامة للنتائج المرجوة من الهدف الاستراتيجي المتمثل في حوكمة برنامج القيادة والمساندة، ويعود ذلك إلى الإشكاليات قد تمّ بيانها تباعا ضمن المؤشرين، إضافة إلى

- عدم احترام روزنامة حوار التصرف السنوية،
- صعوبة إعداد التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الميزانية وعدم اعتماد التصرف حسب الأهداف في الوحدات العملياتية والبرامج الفرعية...

ومن التدابير التي تمكّن من تجاوز الإشكاليات المطروحة وتؤدي إلى تحقيق النسب المنشودة

- مزيد تفعيل مهام رؤساء البرامج ونظرا لتشتت مهام رؤساء البرامج و تركيزهم على المهام الفنية
- مزيد الالتزام بدورية اجتماعات لجان القيادة في البرامج ....

الهدف 9. 2: حوكمة التصرف في الموارد البشرية باعتماد المساواة وتكافؤ الفرص

يعد هذا الهدف معيار أساسي في تحديد استراتيجية برنامج القيادة والمساندة وبلوغ مرحلة هامة في حوكمة التصرف ضمن البرنامج ككل، وقد تمّ تحديد الهدف الاستراتيجي المتمثل في حوكمة التصرف في

الموارد البشرية بإعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في التسميات في الخطط الوظيفية وباتّباع الأساليب الحديثة التي تقوم على التوصيف الوظيفي والتكويني ليتسنى إرساء الخصال القيادية والبشرية المبنية على النتائج.

❖ المؤشر1.2.9: نسبة التسميات في الخطط الوظيفية التي تعتمد على مبدأ المساواة :

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	%79.4	%14	%80	%70	%94	%95	2023

في سنة 2021 تمّ إنجاز 70 % من التسميات في الخطط الوظيفية المبرمجة، ويرجع عدم بلوغ التقديرات المقدرة بـ 80% لسنة 2021 إلى:

- نقص وقلة التعريف بمؤشر المساواة بين الجنسين في التسميات لدى مصالح الإدارات المعنية ويعتبر هذا من الأسباب المباشرة لعدم تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التسمية في الخطط الوظيفية.
- عدم توفّر الموارد البشرية من الإطارات في عدد من المندوبيّات الجهوية خاصة وهو ما يمثل حاجزا أمام سد الشغورات بالخطط الوظيفية.
- إرسال ملفات الترشح لتكليف بالخطط الوظيفية دون إبداء الرأي الواضح من قبل الرئيس المباشر حول تكليف الإطارات المترشحين للخطط الوظيفية الشاغرة خاصة في حالة ترشح أكثر من إطار لنفس الخطة مما يؤدي إلى إعادة طلب إبداء الرأي واختيار شخص واحد لترشيحه للخطّة.
- الخلط بين مذكرات التكليف الداخلية بتسيير المصالح والتكليف الرسمي للإطارات بالخطط الوظيفية بمقتضى قرارات وزارية منشورة بالرائد الرسمي ممّا يعطل تحديد الشغورات بالخطط الوظيفية.

- تغيير الحكومات يتسبب في طلب إعادة النظر في جميع مشاريع الأوامر والقرارات المتعلقة بالتسمية في الخطط الوظيفية والتي تمّ إرسالها إلى رئاسة الحكومة لبرمجة نشرها وذلك إثر كل تحوير وزاري.
- إضافة إجراءات جديدة لصياغة مشاريع الأوامر والقرارات المتعلقة بالخطط الوظيفية ممّا يتسبّب في إعادة إنجازها طبقا للإجراءات الجديدة وهو ما حال دون تحقيق نسبة التقديرات المبرمجة لسنة 2021.
- وجود صعوبة في سد الشغور ببعض المصالح التي تتطلب مترشحين من ذوي الاختصاصات التقنية ومثال ذلك مصالح البناءات والتجهيز بالمندوبيات الجهوية حيث ترتبط طبيعة المهام المسندة للإطارات المكلفة بهذه الخطة بضرورة أن يكون المترشح من سلك المهندسين للإدارات العمومية أو السلك التقني للإدارات العمومية حتى يتمكن خاصة من متابعة المشاريع العمومية على المستوى الجهوي، مع العلم أن الوزارة تشكو نقصا فادحا في الموارد البشرية خاصة في هذه الأسلاك.

و بناءا على ذلك فيما يلى بعض التدابير التي تم البدء في اعتمادها لتفادي الصعوبات والإشكاليات المتسببة في الفارق بين التقديرات والإنجازات ومنها:

- يجري حاليا التعريف بمؤشر المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص إضافة إلى الدعوة لتنظيم طرق العمل وتأطير المسؤولين الجهويين حول ضرورة ضبط الشغورات بصفة دقيقة وضرورة إقتراح مترشح وحيد للتكليف بالخطة الوظيفية الشاغرة.
- فتح بلاغات حول سد الشغورات بالخطط الوظيفية الشاغرة سواء بالمندوبيات الجهوية أو بالمؤسسات تحت الإشراف.

❖ المؤشر 2.2.9 :نسبة تعهد الوزارة بإنجاز مخطط التكوين:

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	20.11	14	75	60.60	80.8	100	2023

يمكّن مؤشر **نسبة تعهد الوزارة بإنجاز مخطط التكوين** من معرفة مدى قدرة الإدارة في تقييم أدائها وذلك بالاعتماد على حجم الموارد المالية الموضوعة في الغرض ومدى تعاون وتفاعل مختلف الهياكل وهو ما ينتج عنه قياس الأثر الإيجابي الذي يرتّبه انجاز مخطط التكوين السنوي على قدرات الإطارات والأعوان من خلال تطوير أدائهم وتطوير معارفهم، ويتم ذلك عبر دورات تكوينية في الغرض مصادق عليها بمخطط التكوين السنوي.

وفي سنة 2021 كان من المتوقع تحقيق نسبة 75%من مخطط التكوين غير أن الاتفاقية المبرمة مع المدرسة الوطنية للإدارة نتج عنها القيام بدورات تكوينية مكثّفة مما أدّى إلى تحقيق نسبة 66 %من مخطط التكوين.

وعليه تمّ تحقيق 80.8% من التقديرات لسنة 2021 المتعلقة بمؤشر تعهد الوزارة بإنجاز مخطط تكوين ومن الأسباب التي حالت دون بلوغ النسبة المنشودة نذكر:

صعوبات الهدف و التدابير المتخذة لتجاوزها:

- التأخير في المصادقة على مخطط التكوين من قبل مصالح الإدارة العامة لتطوير الكفاءات برئاسة الحكومة.
- تأخّر المصادقة الإلكترونية لدى مصالح رئاسة الحكومة ممّا ينجرّ عنهاتأخير في الإنجازات.
- نفور المزودين في التعامل مع الوزارة وذلك نتيخة التأخير في الخلاص وهو ما وقع خلال سنة 2021 مع أكثر من مزوّد خاصة المركز الوطني للإعلامية .

وتبعا لما سبق بيانه بالنظر إلى الصعوبات التي حالت دون تحقيق القيمة المنشودة باعتبارها عوائق أغلبها تتجاوز إمكانيات المتصرفين ولكن تظل لها انعكاس مباشر في تجسيد مقاربة النوع الاجتماعي داخل التصرف في الموارد البشرية وفي تقليص الهوّة بين تواجد الإناث والذكور في الخطط الوظيفية وفي تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين.

التدابير المتبعة لتجاوز الصعوبات المطروحة:

الحرص على الإعداد المسبق لمخطط التكوين و السعي إلى اقتراح تجاوز مصادقة رئاسة الحكومة و تغييرها بالإعلام والمتابعة فقط.

الهدف 9. 3:تحسين التصرف في الإعتمادات

حتى يتم بلوغ الغاية المنشودة للبرنامج و المتمحورة بالأساس في حوكمة برنامج القيادة و المساندة تم تبني هذا الهدف الإستراتيجي المتصل بتحسين التصرف في الإعتمادات ولقياسه سيتم الاعتماد على المؤشرين التاليين:

- نسبة المتخلدات من الميزانية ليعكس الفاعلية في تنفيذ الاعتمادات وخلاص النفقات وتصفية الديون والمتخلدات و الغاية من هذا المؤشر تهدف إلى مزيد ترشيخ الحرص على التعهد بالفواتير المتوصل بها في الإبان و العمل على تنفيذ البرمجة السنوية للنفقات المضبوطة مسبقا.
- نسبة تنفيذ البرنامج السنوي للشراءات.

❖ المؤشر 3.9 .1: نسبة المتخلدات من الميزانية(التسيير+التدخل):

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	_	3	5	2.43	48	2	2023

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 2.43 % وهي نسبة هامة تجاوزت المتوقع لسنة 2021 المقدر ب5% ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة لخلاص المتخلدات عن طريق القيام بالتحويلات اللاّزمة من خلال التنقيص في الإعتمادات الغير منجزة لبعض الفقرات على غرار المهمات ومصاريف التنقل بالخارج و الداخل (تبعا لتوقّف التنقلات جراء كورونا) و تدعيم فقرات خلاص المتخلدات و الديون الأمر الذي مكّن من التقليص في نسبها.

❖ المؤشر 9.3. 2: نسبة تنفيذ البرنامج السنوي للشراءات:

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	92	61	100	77	23	90	2023

يبرز هذا المؤشر مدى تنفيذ الشراءات المبرمجة (سواء كانت في إطار الصفقات العمومية أو خارجها) مقارنه بالشراءات التي تم إنجازها فعليا ومن خلاله يتم ملاحظة الفارق بينهما وفي هذا المستوى تمّ بلوغ نسبة 77% في تنفيذ الشراءات المبرمجة بعنوان سنة2021 سجل ارتفاعا بنسبة 16% مقارنة بسنة 2020 و لكن تظل هذه النسبة دون المأمول مقارنة التقديرات لسنة 2021 المحددة ب 100%. و يعود العجز عن تحقيق النسبة المرجوة إلى الظروف الأخيرة التي عاشتها البلاد التونسية (جائحة كورونا) والتي تسببت في إيقاف سير العمل في أغلب الإدارات وتوقف الدورة الاقتصادية بالبلاد ككل، وعدم تمكّن الإدارة من الإعلان عن الاستشارات وطلبات العروض التي تمت برمجتها في بداية السنة

أما في ما يتعلق بالفارق بين إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات2021 والذي حدد بنسبة 23 %فيرجع أسبابه الى إعطاء الأولوية لخلاص النفقات الوجوبية (ديون السنوات السابقة) الأمر الذي حتم القيام بالتحويلات المالية الضرورية للغرض من الاعتمادات الخاصة ببعض الاستشارات، و فيما يتعلق بالشراءات في إطار الصفقات العمومية فهناك طلبات عروض في طور الإنجاز (بعنوان سنة 2020) ولها نفس طبيعة الشراء بالتالي فقد تم تأجيلها الى حين استكمال إجراءات طلبات العروض المعلن عنها.

ولتجاوز الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف و سيتم اتخاذ جملة من التدابير :

لتمكّن من بلوغ النسبة المنشودة وفقا للتقديرات التي تم ضبطها، ومن أهمها:

- متابعة الفواتير التي لم يتم خلاصها وجدولتها من قبل إدارة الشؤون المالية،
- حث المزودين على موافاة الإدارة بالفواتير في الآجال،
- جدولة الديون،
- احترام توصيات لجان المتابعة و التقييم،

- إجراء تحيين البرمجة السنوية للنفقات مرتين في السنة على الأقل،

2- نتائج تنفيذ البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	11884	12259	375	%103
	اعتمادات الدفع	11884	12257	373	%103
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	5034	4886	-148	%97.05
	اعتمادات الدفع	5034	4832	- 202	%95.98
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1670	1670	0	%100
	اعتمادات الدفع	1670	1670	0	%100
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	5241	5032	-209	%96.01
	اعتمادات الدفع	2500	1910	-590	%76.4
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	اعتمادات التعهد	23829	23847	18	%100.07
	اعتمادات الدفع	21088	20669	-419	%98.01

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات (2021) ق.م أصلي أو تعديلي (1)	إنجازات2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نشاط القيادة والمساندة والتنسيق	17839	17420	-419	98.01
نشاط المصالح المشتركة	3249	3249	0	100
المجموع	21088	20669	-419	98.01

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "امد"

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

قدرت الاعتمادات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة بـ **23829** أد تعهدا و دفعا ب 21088 أد بعنوان سنة 2021، وقد بلغت نسبة الإنجاز الجملية لميزانية البرنامج ب **98.01%** أي باعتمادات قدرها **20669** أد دفعا .

و تتوزع نسب الإنجاز، كما يلي حسب طبيعة النفقة:

- نسبة إنجاز نفقات التأجير: 103 %،
- نسبة إنجاز نفقات التسيير: 95.98%،
- نسبة إنجاز نفقات التدخل: 100%،
- نسبة إنجاز نفقات الاستثمار: 76.4 %.

وهي نسب هامة في مجملها على مستوى التنفيذ على الرغم من عديد الصعوبات التي حفّت عملية تنفيذ الاعتمادات والتي في أغلبها تتجاوز إمكانيات القائمين على تنفيذ البرنامج وأهمّها الوضع العام للبلاد على مختلف مستوياته السياسي، الصحي، الاقتصادي، وخاصة الوضعية المتدهورة للمالية العمومية.

و تماشيا مع الوضعية الصعبة للمالية العمومية و في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي اعتمدت لبلوغ المحور الإستراتيجي الذي انبى عليه البرنامج استوجب القيام ببعض التعديلات لمجابهة مختلف المتغيرات التي طرأت على ميزانية البرنامج ومن أهمها:

- تم القيام بعدة تحويلات داخل نشاط القيادة والمساندة و التنسيق قدرت في مجملها ب 063.238 أد لخلاص جميع الديون و المتخلدات تجاه المؤسسات العمومية والمزودين المتعامل معهم، أيضا لمجابهة العديد من المصاريف الضرورية التي تأثير هام على نجاعة برنامج القيادة و المساندة ومنها الاعتناء بالبنايات ونفقات استغلال منظومة إنصاف، ونفقات تنظيم المناظرات وملتقيات التكوين لما لها أثر هام على هدف من الأهداف الاستراتيجية للبرنامج المتمثل في حوكمة التصرف في الموارد البشرية باعتماد المساواة وتكافؤ الفرص.
- أمّا على مستوى **نشاط المصالح المشتركة** تمّ اجراء بعض التحويلات لميزانيات المندوبيات الجهوية على مستوى برنامج القيادة و المساندة الراجع لها جهويا قدرت ب 129 أد ويأتي ذلك في إطار تدعيمها و مساندتها في مجابهة بعض المصاريف الهامة (تدعيم نفقات الأكرية نظرا للارتفاع المشط في معاليم الأكرية الجديدة ، المساهمة في سداد المتخلدات الراجعة للمندوبيات....) و التي لها تأثير سلبى على ديمومة الميزانية و على حسن سير المصالح.
- كما شهدت **نفقات التنمية** في سنة 2021 عدة تغييرات بالزيادة أو النقصان على مستوى التعهد والدفع و هذا أمر له تأثير مباشر على نسبة تنفيذ المؤشر الأول الخاص بالهدف الإستراتيجي الأول الممثّل في نجاعة برنامج القيادة والمساندة. و قد تم فتح إعتمادات تعهد إضافي لما تم ترسيمه بموجب قانون المالية كما تم الرفيع في إعتمادات التعهد والدفع بموجب قانون المالية التكميلي:

1. تم فتح **إعتمادات تعهد إضافية** تقدر بـ 2574.496 أد لخلاص الديون و المتخلدات المتصلة بتنظيم تظاهرات دولية وعربية لبرنامج المرأة والأسرة، ولتغطية فارق الإعتمادات الناتج عن بناء المندوبية الجهوية بقفصة ولتغطية كلفة بناء المندوبية الجهوية بسيدي بوزيد ضمن برنامج القيادة والمساندة.

2. تـم **بموجـب قـانون الماليـة التكميلـي** التخفـيض فـي إعتمـادات الـدفع بقيمـة 3725 أد (3000 أد برنـامج الطفولـة و 725 أد برنـامج كبـار السـن) كمـا تـم فـتح فقـرة جديـدة بعنـوان برنـامج خصوصـي لـدعم محاضـن ورياض الأطفـال فـي فتـرة جائحـة كرونـا بكلفة 10506 أد تعهدا ودفعا ضمن برنامج الطفولة.

3. أيضا تمّ الترخيص في إقتناء وسائل نقل بكلفة 1387.259 أد وذلك في إطار تجميع الشراءات وتسوية تراخيص سنوات 2019 و2020 و2021، وقد تم إقتناء وسائل نقل لفائدة برنامج القيادة والمساندة بقيمة 770459 أد ولفائدة برنامج المرأة بكلفة 82499 أد وبرنامج الطفولة بقيمة 534299 أد.

ساهمت هذه التحويلات والاعتمادات الإضافية في تغطية كلفة إضافية كان لعدم توفيرها عاملا أساسيا في تعطل بعض المشاريع، كما ساهمت في مواكبة أولويات تنفيذ المشاريع من حيث تحيين الكلفة أو بإضافة مكونات للبرامج الوظيفية للمشاريع حتى تحقق النتائج المرجوة من إحداثها، كم مكّنت من الاستجابة للطلبات الاستعجالية والطارئة في خصوص اقتناء التجهيزات واقتناء وسائل النقل.